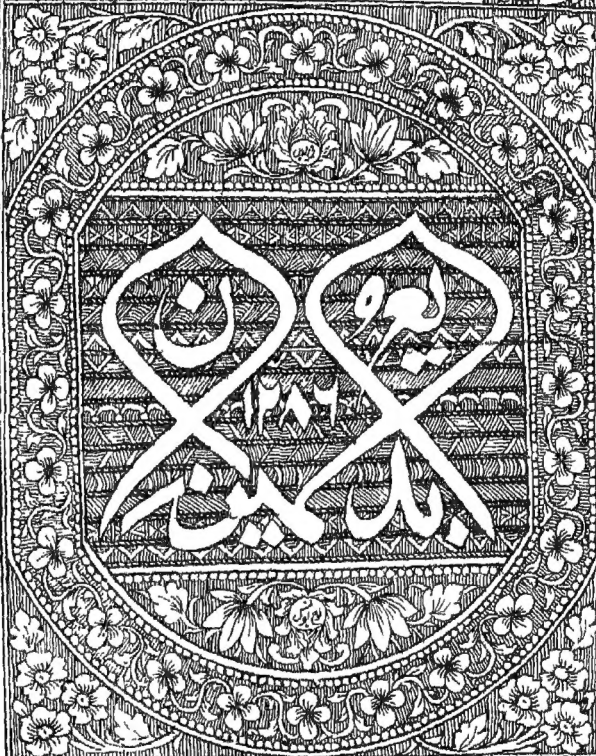


وَأَقِمْ الزِّنَانَ بِالْقِسْطِ لَأَخْصِرَ الْمِرْنَ

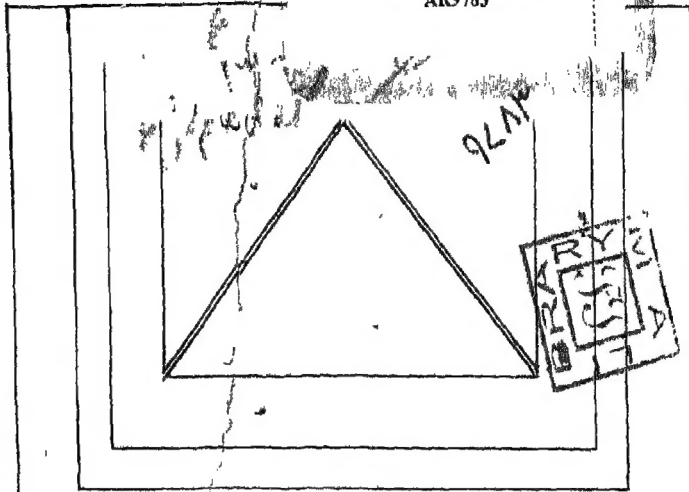
٤٩

مَوْصُوفٍ وَالدُّنْيَا كَالْمَرْيَدِ مَوْصُوفٍ مَعَ مَهْمِةٍ تَسْمِي



وَأَقِمْ الزِّنَانَ بِالْقِسْطِ لَأَخْصِرَ الْمِرْنَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي نور قلوبنا بمعرفة المعقولات وزين عقولنا بأفاضل أدراك
 الكماليات والجزئيات ويميز نوعنا عن سائر الأنواع بالذاتيات والعرضيات
 وأفاض علينا معرفة كيفية التركيب والترتيبات ووفقنا لاكتسار العلوم
 من التصورات والتصدقات وخلصنا من ظلمات الشك والاشبهات
 والصلوات على نبينا محمد المخصوص بكامل النجيات والمبعوث بالبحر والبيتنا وعلو
 اللذين فازوا بفيضان التدقيقات والتحقيقات **أما بعد**
 فيقول العبد الضعيف الراجي إلى رحمة الله الغني القوي عبد الله بن
 الطاهر العثماني الطلمي على الله درجته في الجنان وأفاض عليه سبحانه
 العقول والعقائد قد تفقت الأراء على الحكمة ذي الجلال في إيجاد
 العقلاء هي معرفة الذات والصفات بالاستدلال عليها بالأثار والآيات

الحمد لله الذي نور قلوبنا بمعرفة المعقولات وزين عقولنا بأفاضل أدراك الكماليات والجزئيات ويميز نوعنا عن سائر الأنواع بالذاتيات والعرضيات وأفاض علينا معرفة كيفية التركيب والترتيبات ووفقنا لاكتسار العلوم من التصورات والتصدقات وخلصنا من ظلمات الشك والاشبهات والصلوات على نبينا محمد المخصوص بكامل النجيات والمبعوث بالبحر والبيتنا وعلو اللذين فازوا بفيضان التدقيقات والتحقيقات أما بعد فيقول العبد الضعيف الراجي إلى رحمة الله الغني القوي عبد الله بن الطاهر العثماني الطلمي على الله درجته في الجنان وأفاض عليه سبحانه العقول والعقائد قد تفقت الأراء على الحكمة ذي الجلال في إيجاد العقلاء هي معرفة الذات والصفات بالاستدلال عليها بالأثار والآيات

۵ قوريلكات الاشعار
انما قال اشعار الاشعار لان
تقتبجوا عنكم ايها المشركين الى جنتي
علمكم اني قد اخذت منكم عهودا
وعهدا وهدى منكم الى جنتي
فانما قال اشعار الاشعار لان
تقتبجوا عنكم ايها المشركين الى جنتي
علمكم اني قد اخذت منكم عهودا
وعهدا وهدى منكم الى جنتي

[illegible][illegible]

وقصوى من أخراطنا عن القسمة قلنا ان موضوع القسمة هو العلم الواحد و
التصديق وان كان متعدد في حد ذاته لكنه واحد باعتبار بعبارة وض
الهيئة الاجتماعية ان قيل ان تلك الهيئة الاجتماعية لا تخلو من ان
تكون علميا او معلوما وعلى كلا التقديرين يلزم المحال ما على
التقدير الاول فلا يلزم ان يكون اجزاء التصديق زائدة على
الاربعة وما على التقدير الثاني فلا يلزم ان يكون المركب من العلم
والمعلوم قسما من العلم قلنا ان تلك الهيئة خارجة عن التصديق لازمة
له غير منفك عنه فلا يلزم المحال ان قيل ان اريد من العلم الواحد الواحد
الحقيقي يلزم خروج التصديق عنه وان اريد الواحد الاعتباري يلزم
خروج التصديق وان اريد الاعم وهو لا يتحقق الا في ضمن احدهما يلزم
عليه ما لم عليه قلنا المراد هو الواحد الاعم لكن لا يلزم من عدم
تحقق العام الا في ضمن الخاص عدم ارادة العام الا في ضمن ارادة
الخاص فانه يجوز ان يراد العام من حيث هو عام من غير التفات الى واحد
من خواصه وفيه بحث ولما كان التصديق مشتملا على الشيئين
التصديق والحكم وقد ذكر مفهوم التصديق من قبل فاراد ان يذكر
مفهوم الحكم ليتضح التصديق بنجاسة فقال وهو الى الحكم اسناد
امرى ضمه الى امر اخر ايجابا وهو ايقاع النسبة او سلبا وهو نزعها
خروج بقيد الايجاب والسلب ليس بحكم كالنسبة التقيدية
وسيرد عليه نحو الانسان انسان واجيب بان المغايرة

[illegible]

مع الجهل بانه انسان او فرس وبقرا وغيرها وكذا الحكم على زيد بانه انسان
 مع اننا لا نعرف من الانساق الا انه شئ له الضحك ان قيل لو كان التصديق
 خيرا متوقفا على التصديق بالكنه لزم ان يكون التصديق باى وجه كان كافيا
 في التصديق وليس كذلك قلنا ان التصديق وان لم يتوقف على التصديق
 بالكنه لكنه ليس التصديق باى وجه كان كافيا في التصديق بل لا بد
 في كل تصديق من نوع تصور يقتضيه الحكم ويستلزمه كالتصديق بان
 هذا الشئ ضاحك فانه يتوقف على تصور انه انسان لان هذا التصديق
 يقتضيه ذلك التصور ويستلزمه لا تصور انه فرس وغيره وكذا التصديق
 بانه ماش فانه يتوقف على تصور انه حيوان لا على تصور انه
 جماد وعلى هذا فحقس تأمل ولها كان الاحتياج الى العبارة اكثر
 اشتغل لمصباح كالألفاظ فقال **فصل** في الألفاظ ولها كان
 نظر المنطق في الألفاظ من حيث انها تدل على المعاني لا من حيث انها
 موجهة او معدومة او اعراض وجواهر وانها كيف تحدث الى غير
 ذلك وجب للعرض لتعريف الدلالة وتقسيمها فنقول الدلالة هي
 كون الشئ بحيث يلزم من العلم به العلم بشئ آخر كما يلزم من العلم
 بوجود المصنوع العلم بوجود الصانع والظن بشئ آخر كما يلزم من
 العلم بوجود السحاب الظن بوجود المطر ومن الظن به الظن بشئ آخر
 كما يلزم من الظن بوجود السحاب عند رؤية الدخان في جو السماء
 الظن بوجود المطر وتقسيمها ان الدلالة على قسمين لفظية

فلهذا ليس
 كالتصديق
 المتكامل
 بغير
 التصديق
 بالكنه
 بل لا بد
 في كل
 تصديق
 من نوع
 تصور
 يقتضيه
 الحكم
 ويستلزمه
 كالتصديق
 بان هذا
 الشئ ضاحك
 فانه يتوقف
 على تصور
 انه انسان
 لان هذا
 التصديق
 يقتضيه
 ذلك التصور
 ويستلزمه
 لا تصور
 انه فرس
 وغيره
 وكذا
 التصديق
 بانه ماش
 فانه يتوقف
 على تصور
 انه حيوان
 لا على تصور
 انه جماد
 وعلى هذا
 فحقس
 تأمل
 ولها كان
 الاحتياج
 الى العبارة
 اكثر
 اشتغل
 لمصباح
 كالألفاظ
 فقال
فصل
 في الألفاظ
 ولها كان
 نظر
 المنطق
 في الألفاظ
 من حيث
 انها تدل
 على المعاني
 لا من حيث
 انها موجهة
 او معدومة
 او اعراض
 وجواهر
 وانها كيف
 تحدث الى
 غير ذلك
 وجب للعرض
 لتعريف
 الدلالة
 وتقسيمها
 فنقول
 الدلالة
 هي كون
 الشئ بحيث
 يلزم من
 العلم به
 العلم بشئ
 آخر كما
 يلزم من
 العلم
 بوجود
 المصنوع
 العلم
 بوجود
 الصانع
 والظن
 بشئ آخر
 كما يلزم
 من العلم
 بوجود
 السحاب
 الظن
 بوجود
 المطر
 ومن
 الظن به
 الظن
 بشئ آخر
 كما يلزم
 من
 الظن
 بوجود
 السحاب
 عند رؤية
 الدخان
 في جو
 السماء
 الظن
 بوجود
 المطر
 وتقسيمها
 ان الدلالة
 على قسمين
 لفظية

الوقفية والطبقة
 الدنيا سائر
 لا اخرج طبقة
 ثم فخذ ما حد
 لوجوب صدور
 نفقة الوضعية
 بالاختيار و
 صدور نفقة
 الطبقة طبقة
 الطبع طبقة
 ثبات طبقة
 رجما طبقة
 صدور طبقة
 فصول طبقة
 من وجوب طبقة
 طبقة طبقة

وغير لفظية واللفظية على ثلاثة اقسام وضعية وطبعية وعقلية وغير
اللفظية ايضا ثلاثة اقسام وضعية وطبعية وعقلية فيكون مجموع
اقسام الدلالة ستة وزعم بعضهم ان الطبعية من غير اللفظية غير
موجودة قلنا الدلالة الطبيعية بغير اللفظية موجودة كدلالة قوة حركة العرق
النابض لضارب وضعها على قوة المزاج وضعف والنسبة بين اقسام
اللفظية اما بحسب لصدق المباني الكلية واما بحسب الوجود فبين
الوضعية والطبعية ايضا مباني كلية وبين كل واحد من الوضعية و
الطبعية وبين العقلية عموم وخصوص من وجه واما بين اقسام غير
اللفظية فمباني كلية بحسب الوجود والصدق كذا قيل وفيه نظر و
المقصود بالدلالة الوضعية اللفظية وهي كون اللفظ الموضوع بحسب
اورده الحس على النفس لاحظت معناه المرثم مع ذلك اللفظ للعلم السابق
بالوضع وهي على ثلاثة اقسام مطابقة وتضمن والتزام لان دلالته اللفظ
على المعنى بتوسط الوضع له اى وضع ذلك اللفظ لذلك المعنى مطابقة
لتوافق اللفظ والمعنى لكونه موضوعا بازانة كدلالة الانسان على الحيوان
الناطق وانما قيد ذلك الدلالات الثلاث بتوسط الوضع لئلا ينتقض
كل منها بالآخرين في مثل ما اذا فرضنا ان الشمس موضوع للجرم والضوء
والجسم فان الدلالة على الضوء مثلا يمكن ان يكون مطابقة وتضمنا و
التزاما يعني ان دلالته لفظ الشمس على الضوء يمكن ان يكون مطابقة عند
الاطلاق عليه وتضمنا عند الاطلاق على المجموع والتزاما عند

[illegible]

وہود اور کواکمال
خاتم النبیین اللہ
الکرام اللہ
مختار علیہ السلام
نور علی ذات
تقدیر و عقیقہ
عبدیہ

كون بحيث يحصل في الذهن متى يحصل المسمى فيه لان فهم المعنى عند اطلاق
 اللفظ اما بسبب وضع اللفظ له او بسبب ان يلزم من فهم المعنى الموضوع له
 فهم ان قيل لا نسلم ان اللزوم الذهني شرط للدلالة الاتزامية والاولا تخفف
 الدلالة الاتزامية بدونه واللازم باطل لان الدلالة الاتزامية موجبة
 بل ان اللزوم الذهني كما في اللوازم البعيدة والمعتميات قلنا انتم كن اللوازم
 البعيدة من تلك كالاتفاظ والمعتميات لم يلزم انتقال الذهني اليها
 بعد كما ان تصوات مستقيا الاتفاظ قد لا تتأهل عليها ممنوعة والا فلا ينقص
 ان قيل ان تمثيل الصلابة الاتزامية بالمثال المذكور لا يصح لان الدلالة
 الاتزامية عندم عبارة عن كون الامر الخارجي بحيث يلزم من حصول
 المسمى في الذهن حصوله فيه وليس يلزم من حصول الحيوان الناطق
 في الذهن حصول قابلية العلم فيه قلنا نعم المعتبر عندهم هو اللزوم
 البين بالمعنى الاخص الذي هو عبارة عما ذكره لان هذا المثال ليس
 للزوم المعتبر عندهم بل للزوم المطلق من غير النظر الى اعتباره او يقال ان
 المصروف في الكلام على ان المعتبر في الدلالة الاتزامية هو اللزوم البين
 بالمعنى الاخص كما ذهب اليه الامام وكثير من المتأخرين وهو متحقق بين
 الانسان وقابل العلم هكذا قالوا واولا ان يقال كدلالة الاعم
 على البصر وقد قيل الاولى ان يقال كدلالة الاثنين على الزوجية ولا يشترط
 في الدلالة الاتزامية اللزوم الخارجي لتحقيق الدلالة الاتزامية مدون
 اللزوم الخارجي كما في العمى وقيل بين اللزوم الذهني والخارجي عموم وخصوص

[illegible]

من وجه اجتماعهما في الزوجية للاشين واقتراق الذهني عن الخارج في
المصل للعلم واقتراق الخارج عن الذهني في خواص البيانات الشخصية على أكثر
البرهان التي لا تظهر إلا بعد التجارب الكثيرة مع امعان النظر والنسب بين
الدلالات الثلاث بالزوم وعدمه باعتبار مقايسته كل منها إلى الآخر ^{بمقتضى} بمقتضى
فستة فالضم والالتزام يستلزمان المطابقة لهما ما يستلزمان
الوضع وهو مستلزم للمطابقة فيستلزمان المطابقة وهما ظاهر والمطابقة
لا تستلزم التضمن لانه قد يكون اللفظ موضوعا لمعنى بسيط كالنقطة فهو
يدل عليه بالمطابقة ولا تضمن ولا يستلزم الالتزام ايضا بخلاف ان لا يكون
للمسمى لازم بين بالمعنى الاخص يحقق المطابقة لا الالتزام وايضا لو كانت
المطابقة مستلزما للالتزام لكان كلما تعقلنا شيئا تعقلنا معه شيئا اخر
وليس كذلك ضرورة انا نقول كثيرا من الاشياء مع الذهني عن سائر
غيره والامام قال به لان لكل ماهية لازما بينا واقلا انها ليست
فهي واجيب ان كون المعنى ليس غير لازم بين بالمعنى الاعم والمعتبر في
الدلالة هو المعنى الاخص انت خبير بان المعنى عند الامام هو المعنى الاعم
الاخص فيكون المطابقة مستلزما للالتزام عندك واما التضمن والالتزام
فلا تلازم بينهما لانه يجوز ان لا يكون للمسمى المركب لازم فينفع التضمن
عن الالتزام وكذا يجوز ان يكون المسمى البسيط ملزوما لما يلزم من فهم
فهو فينفع الالتزام عن التضمن ولما كان نظر المنطق في الالفاظ من
عبث انها لا تلحق بالانقال وهي معان مركبة من مفردات اراد

[illegible]

ای نقطہ کا واحد معنی ہے
۱۱ تو قدر لاء جو نقطہ
۱۲ علم کی معنی ہے
۱۳ والی معنی ہے

معناه ليست دلالة على جزء المعنى المقصود فالحاصل ان اللفظ الدال بالمطابقة
ان تحقق فيه القيد المركب المذكورة فهو مركب كراى السهم فان الراى
يدل على ذات صدر منه الرى السهم على جسم معين وهذه الدلالة مقصورة
لا يقال ان المقصود ههنا التقسيم والتقسيم باحتبار الذات ولا خفاء
ان ذات المفرد مقدم على ذات المركب فينبغي ان يقدم المفرد على
المركب لا بانقول المقصود ههنا تقسيم اللفظ الدال بالمطابقة الى التقسيم
وتعريفهما لا تقسيمهما والتعريف باحتبار المفهوم ومفهوم المركب
مقدم على مفهوم المفرد لان مفهوم المركب وجودى ومفهوم المفرد ص
لان القيد المعتبرة في مفهوم المركب وجودية وفي مفهوم المفرد عدمية
لان القيد المعتبرة في مفهوم المركب تحقق جزء اللفظ وتحقيق جزء المعنى
وتحقق الدلالة وتحقيق قصد تلك الدلالة فلهذا القيد معتبرة في
مفهوم المركب بمعنى انه لا بد من تحقق كل واحد منها لتحقيق المركب وهذه
القيد غير معتبرة في المفرد بمعنى انه لا بد من عدم تحقق هذه المجموع لتحقيق المفرد
لا بمعنى انه لا بد من تحقق المفرد من انقطاع كل منها والا لم يكن مثل عبد الله وحيوان
ناطق عالين مفردا والقيد في مفهوم المركب وجودية وفي مفهوم المفرد عدمية
كما اشار اليه الصرح بقوله والاى ان لم يقصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه
حين ما يكون ذلك المعنى مقصودا يعنى ان لم يتحقق مجموع تلك القيد المعتبرة والمركب
فهو مفرد بان لا يكون للفظ جزء كصفة الاستفهام او يكون له جزء غير دال على معنى كزيد
او يكون له جزء دال على معنى كزيد لا على جزء المعنى المقصود كعبد الله علما او يكون له

[illegible]

مكتبة المصطفى الكاظمي في الكوفة

جزء دال على جزء المعنى المقصود لكن لا يكون دلالة مقصودة كالحَيوان
 الناطق علما للشخص البشري والمحققون من النحويين يجعلون مثل عبد الله
 عابها مركبا لان نظرهم الى اللفظ نفسه فلما راوا انه فلا جرى عليه
 احكام المركب جعلوه مركبا واما المنطقي فنظره القصدى ليس الا الى
 المعاني ولما فرغ عن تفسير اللفظ الدال الى المفرد والمركب شرع في تقسيمها
 وقدم تقسيم المفرد لان ذاته مقدم على ذات المركب فقال فان لم
 يصلح المفرد صلاحية ذاتية لان يخبر به عن شئ وانما قد مر هذا
 القسم من المفرد مع انه على كون ما صدق عليه واحدا وهو الادة
 بخلاف القسم الثاني فان شرط وجوبه قوله فهو الادة اى حرف كلافاتها
 باعتبار مفهومها الاصلية الغير المستقلة تقع خبرا بها لا وحدها ولا مع
 غيرها وان وقع جزء من الخبر به بعد العدول عن المعنى الغير المستقل كما
 في قولنا زيد كحجر فهذا سميت معدلة وان صلح المفرد لى لان يخبر به اى
 لان يستند به فلا يرد فعل الامر والنهي ولما كانت الكلمة وجوهية مع عدم
 التفسير فيها قد مها على الاسم فقال فان دل المفرد وضعا باللفظ فخرج
 خذ واسم لان بمقارنته بهيئة البصرية اى بصورته العارضة لللفظ
 الاصلية والزائدة على زمان فخرج ما لا يدل على الزمان معين فخرج ما
 يدل على مطلق الزمان كالمدة خل والمضرب من الازمنة الثلاثة فخرج ما
 يدل باللفظ على زمان معين خيرا الثلاثة كالصباح والغروب واخفظ
 ما ذكرنا وافهم ما اشرنا فان هذا الموضع موضع منزلة الاقل مر

قوله دال على جزء المعنى المقصود لكن لا يكون دلالة مقصودة كالحَيوان
 الناطق علما للشخص البشري والمحققون من النحويين يجعلون مثل عبد الله
 عابها مركبا لان نظرهم الى اللفظ نفسه فلما راوا انه فلا جرى عليه
 احكام المركب جعلوه مركبا واما المنطقي فنظره القصدى ليس الا الى
 المعاني ولما فرغ عن تفسير اللفظ الدال الى المفرد والمركب شرع في تقسيمها
 وقدم تقسيم المفرد لان ذاته مقدم على ذات المركب فقال فان لم
 يصلح المفرد صلاحية ذاتية لان يخبر به عن شئ وانما قد مر هذا
 القسم من المفرد مع انه على كون ما صدق عليه واحدا وهو الادة
 بخلاف القسم الثاني فان شرط وجوبه قوله فهو الادة اى حرف كلافاتها
 باعتبار مفهومها الاصلية الغير المستقلة تقع خبرا بها لا وحدها ولا مع
 غيرها وان وقع جزء من الخبر به بعد العدول عن المعنى الغير المستقل كما
 في قولنا زيد كحجر فهذا سميت معدلة وان صلح المفرد لى لان يخبر به اى
 لان يستند به فلا يرد فعل الامر والنهي ولما كانت الكلمة وجوهية مع عدم
 التفسير فيها قد مها على الاسم فقال فان دل المفرد وضعا باللفظ فخرج
 خذ واسم لان بمقارنته بهيئة البصرية اى بصورته العارضة لللفظ
 الاصلية والزائدة على زمان فخرج ما لا يدل على الزمان معين فخرج ما
 يدل على مطلق الزمان كالمدة خل والمضرب من الازمنة الثلاثة فخرج ما
 يدل باللفظ على زمان معين خيرا الثلاثة كالصباح والغروب واخفظ
 ما ذكرنا وافهم ما اشرنا فان هذا الموضع موضع منزلة الاقل مر

[illegible]

في اللفظ الخرقا لفظ فهو بالنسبة الى لفظ اخر مرادف له اي للفظ اخر كان
 اللفظين راكبان على المعنى احدهما خلف الاخران توافقا الى اتحاد اللفظان
 في المعنى الذي هو الوصف العنواني ولا يعتبر في الترادف الاتحاد في الذات
 كالغيث والمطر والاسد والليث فانهما مترادفان لاتحادهما في
 المفهوم وكل لفظ بالنسبة الى لفظ اخر مباين لانه لم يتوافقا في اختلاف
 فيه اي في المعنى الذي هو الوصف العنواني سواء كانا متحدين بالذات
 كالانسان والناطق او مختلفين بالذات كالبحر والشجر ولهما فرع عن بحث
 المفرد واقسامه بشرع في المركب فقال والمركب ولما كان مفهوما المركب
 التام وجوديا قدمه على غير التام فقال وهو ما تام وهو اي المركب
 التام الذي يحجب السكوت عليه اي لا يفتقر في الاقادة الى لفظ اخر افتقار
 المسند اليه الى المسند وبالعكس سواء افاد فائدة جديدة او لا وما غيره
 اي غير تام وهو الذي لا يحجب السكوت عليه والاول اي المركب التام ان احتمل
 بحسب محجة مفهومه من حيث انه خبر على سبيل البدلية الصدق وهو
 مطابق للحكم الواقع والكذب وهو عدمها والمراد بالحكم الواقع
 واللا وقوع وقيل معنى احتماله لهما امكان اتصاف بهما فهو خبر
 وقضية والا اي ان لم يحتمل الصدق والكذب فان دل على طلب الفعل
 الذي هو اخذ او كف النفس عنه دلالة صيغة اي وضعية في خبر غير
 الخبر الدال على طلب الفعل مثل ليت زيدا يضرب لعل الله يحدت بعد
 ذلك امر فانه يدل على طلب الفعل لكن لا بالصيغة بل بواسطة

في اللفظ الخرقا لفظ فهو بالنسبة الى لفظ اخر مرادف له اي للفظ اخر كان
 اللفظين راكبان على المعنى احدهما خلف الاخران توافقا الى اتحاد اللفظان
 في المعنى الذي هو الوصف العنواني ولا يعتبر في الترادف الاتحاد في الذات
 كالغيث والمطر والاسد والليث فانهما مترادفان لاتحادهما في
 المفهوم وكل لفظ بالنسبة الى لفظ اخر مباين لانه لم يتوافقا في اختلاف
 فيه اي في المعنى الذي هو الوصف العنواني سواء كانا متحدين بالذات
 كالانسان والناطق او مختلفين بالذات كالبحر والشجر ولهما فرع عن بحث
 المفرد واقسامه بشرع في المركب فقال والمركب ولما كان مفهوما المركب
 التام وجوديا قدمه على غير التام فقال وهو ما تام وهو اي المركب
 التام الذي يحجب السكوت عليه اي لا يفتقر في الاقادة الى لفظ اخر افتقار
 المسند اليه الى المسند وبالعكس سواء افاد فائدة جديدة او لا وما غيره
 اي غير تام وهو الذي لا يحجب السكوت عليه والاول اي المركب التام ان احتمل
 بحسب محجة مفهومه من حيث انه خبر على سبيل البدلية الصدق وهو
 مطابق للحكم الواقع والكذب وهو عدمها والمراد بالحكم الواقع
 واللا وقوع وقيل معنى احتماله لهما امكان اتصاف بهما فهو خبر
 وقضية والا اي ان لم يحتمل الصدق والكذب فان دل على طلب الفعل
 الذي هو اخذ او كف النفس عنه دلالة صيغة اي وضعية في خبر غير
 الخبر الدال على طلب الفعل مثل ليت زيدا يضرب لعل الله يحدت بعد
 ذلك امر فانه يدل على طلب الفعل لكن لا بالصيغة بل بواسطة

في اللفظ الخرقا لفظ فهو بالنسبة الى لفظ اخر مرادف له اي للفظ اخر كان
 اللفظين راكبان على المعنى احدهما خلف الاخران توافقا الى اتحاد اللفظان
 في المعنى الذي هو الوصف العنواني ولا يعتبر في الترادف الاتحاد في الذات
 كالغيث والمطر والاسد والليث فانهما مترادفان لاتحادهما في
 المفهوم وكل لفظ بالنسبة الى لفظ اخر مباين لانه لم يتوافقا في اختلاف
 فيه اي في المعنى الذي هو الوصف العنواني سواء كانا متحدين بالذات
 كالانسان والناطق او مختلفين بالذات كالبحر والشجر ولهما فرع عن بحث
 المفرد واقسامه بشرع في المركب فقال والمركب ولما كان مفهوما المركب
 التام وجوديا قدمه على غير التام فقال وهو ما تام وهو اي المركب
 التام الذي يحجب السكوت عليه اي لا يفتقر في الاقادة الى لفظ اخر افتقار
 المسند اليه الى المسند وبالعكس سواء افاد فائدة جديدة او لا وما غيره
 اي غير تام وهو الذي لا يحجب السكوت عليه والاول اي المركب التام ان احتمل
 بحسب محجة مفهومه من حيث انه خبر على سبيل البدلية الصدق وهو
 مطابق للحكم الواقع والكذب وهو عدمها والمراد بالحكم الواقع
 واللا وقوع وقيل معنى احتماله لهما امكان اتصاف بهما فهو خبر
 وقضية والا اي ان لم يحتمل الصدق والكذب فان دل على طلب الفعل
 الذي هو اخذ او كف النفس عنه دلالة صيغة اي وضعية في خبر غير
 الخبر الدال على طلب الفعل مثل ليت زيدا يضرب لعل الله يحدت بعد
 ذلك امر فانه يدل على طلب الفعل لكن لا بالصيغة بل بواسطة

[illegible]

[illegible]

كوجود الوجود وكل ان لم يتيم نفس تصوره عن وقوع الشركة فيه كان
التقيد بالتصور يفيد قطع النظر عن الخارج والتقيد بالنفس يفيد
قطع النظر عن البرهان ولم يغن احد ما عن الاخر فيجب التقيد بهما لتلا
ينتقض التعريفان طردا وحسا ومعنى شركة كثير فيه انه يمكن للعقل ان يفهم
صفا على كثيرين فيدخل الكميات الفرضية ان قيل لا يجوز دخول الكميات الفرضية
تحت الكلي لان التصور الذي هو عبارة عن حصول صورة الشيء في العقل ما هو
في تعريف الكل فلو كانت كليات كانت اشياء قلنا الشيء الماخوذ في تعريفه
بالصفة اللغوية الشامل للموجود والمعدم كالاشياء الوجود هكذا صرح في بعض
حواشي القطب والفرق بين الكل والخزئي ان الكل جزء للخزئي عاكبا فيكون
بخزئي كذا والكل جزء والكل له نسبة الى الاجزاء لكونه مركبا منها والاجزاء لها
نسبة الى الكل لكونها اجزاء له فالكل جزئي لكونه منسوبا الى الجزء والجزء كلي لكونه
منسوبا الى الكل ان قيل كيف يتصور كون الكل جزءا للجزئي والكل محمول على الجزئي
والجزئي لا يحل على الكل فان السقف لا يحل على البيت قلنا ان اهل اصناف
اذا اعتبروا والكل محمول على الجزئي لا ياخذونه باعتبار الجزئية وقيل انه
جزء اعتبارا لا حقيقة وانما يمنع المحل في الحقيقة لما فرغ عن بيان المفهوم
الكل والجزئي شرعا في تفسير الكل الذي صار نظر المنطقي مقصودا عليه
فقال فالكل الذي هو تمام ماهية جزئيا ته نوع المراد بما هيته جزئيا
ماهيتها الكلية لا الشخصية فلا يزم ما قيل ان النوع اذا كان
تمام ماهية جزئيا ته لا يكون كليا لان الكل جزء للجزء وهو اي النوع

[illegible][illegible]

امان يكون خارجياً أو هنيئاً والثاني كالعتقة والاول امان يكون متعدد
الاشخاص ولا فائكان متعدد الاشخاص فهو مقول في جواب ما هو
بحسب الشك والخصوصية معاً في الخارج كالاشنان وان لم يكن متعدد
الاشخاص فهو مقول في جواب ما هو بحسب الخصوصية المحضة
في الخارج كالشمس اذ ليس لها فرد اخر حتى يحجم بينه وبين ذلك في السؤال
بما هو فالنوع كيف ما كان صادق على كثيرين سواء كانوا موجودين
في الخارج ولا متفقين بالحقائق المراد الفخر الكامل منه ولا حاجة
الى قيد فقط لاجزاء الجنس كما اتهم في جواب سوال ما هو والمراد بها
الساردة دون الحقيقة وان اريد بالكثيرين الموجودون في الخارج
كان المراد بها الحقيقة دون الساردة وح يكون هذا تعريفاً للنوع
الخارجي الذي هو متعدد الاشخاص في الخارج كالاشنان والمناسب
هذه الصناعة هو المسابق تأمل فقوله على كثيرين يشتمل الكل مطلقاً
وقوله متفقين بالحقائق يخرج الجنس وقوله في جواب ما هو يخرج
الثلاث الباقية اعني الفصل والخاصة والعرض العام واعلم
ان قوله متفقين بالحقائق وان كان يخرج العرض العام والفصول
البعيدة وخواص الاجناس ايضاً لكن اسناد اخرجها الى القيد الاخير
اولى لان القيد الاخير يخرج^{في} الفصول والخواص مطلقاً فاسناد اخرجها
اليه اولى اما العرض العام فلانه شريك للخاص في العرضية وعدم
الوقوع في جواب ما هو فادراجها في سلك الاخراج بقيد واحد اولى

[illegible]

[illegible]

ولا يخفى ما فيه والكل الذي هو الداخل غير لما استأكل تلك الماهية
بأن كان اعم منها في تلك الماهية اى في تمام ماهية جزئياته كالحوان
مثلا الداخل في ماهية الانسان والفرس جنس في جعل جزءا داخل
في الماهية تسامح تأمل وهو اى الجنس صادق اى محمول بالمواطاة
على كثيرين جنس الخمسة ان قيل يلزم في قولك الصاق على كثيرين
جنس الخمسة حمل النوع على الجنس هو ممتنع قلنا الحمل هنا باعتبار ما
كونه جنسا للخمسة لا باعتبار مفهومه فلا يلزم حمل النوع على الجنس
تأمل فحالفين بالحائق خرج به النوع في جواب سوال ما هو خرج
به الكليات الباقية وهذا كما يذكرك في لغة العرب اسم المفرد ويراد به
الاثنان والجمع ان قيل لا يتصور كون جزء الماهية محمولا بالمواطاة لان
الجزئية تقتضي الغيرة في الوجود والحمل يقتضي الاتحاد فيه وبينهما تناقض قلنا
الحمل يقتضي الاتحاد في الخارج لان الحمل هو اتحاد المتغايرين ذهنا
في الخارج والجزئية تقتضي المغايرة في العقل فلا منافاة بينهما وفيه
بحث ثم الجنس على نوعين قريب ان كان الجواب عن سوال الماهية اية ماهية
فوضعت وعن بعض ما يشار كها اى تلك الماهية فيه اى في ذلك الجنس ^{بعض} هو
الجواب عنها اى عن تلك الماهية وعن كل ما يشار كها فيه اى في ذلك الجنس كالحوان
بالنسبة الى الانسان والفرس في انذاستل الانسان والفرس كان الجواب كالحوان وكذا
ذاستل عن الانسان وجميع ما يشار كبه في الحيوانية كان الجواب كالحوان
بعض وبعبارة ان كان الجواب عن سوال الماهية وعن ما يشار كها اى الماهية

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

فيلزم في ذلك الجنس غير الحيوان عني ما في تلك الماهية وعن بعض آخر
 كالحكم الناطق بالنسبة الى الانسان فانه جواب عن الانسان وعن بعض
 مشار كانه كالنباتات واما الجواب عن الانسان وعن بعض آخر
 كالفرس مثلا ليس اياه بل الحيوان وعلى هذا فقس ومراتب البعد يعرف
 باعتبار عدد الاجزى والكل الذي هو الداخل في ماهية ما تحته من
 الجزئيات المساوية لها في تلك الماهية كالناطق بالنسبة الى
 الانسان فصل وهو اى الفصل كل اقل ما الشر في تعرضه لذكر
 الكل في تعريف الفصل وتعرف الكلين السابقين قلنا هوان
 يقال ان قوله الصادق على كثيرين المذكور في تعريف الكلين السابقين
 يغني عنه ذكر الكل بخلاف الصاق على الشيء لانه يعم الكل والجزء
 فلا يغني عنه ان قيل المراد من الصادق على الشيء المحصول وهو لا يكون
 الا كلياً فيكون الصادق على الشيء مساوياً للكل فيغني عنه قلنا
 المساواة بينهما بحسب اوضاعهما بحسب المفهوم والتعريف باعتبار
 المفهوم صاق اى محمول على الشيء قال العلامة سعد الملية والدين
 التقاراني قدس الله سره انما قال على الشيء ليشتمل المتفقة الحقيقة
 كالفضل المقرب والمختلفة الحقيقة كالفصل لتبعد وبعض من لا
 مهارة له في هذا الفن لم يطالع على مراد العلامة قال فيه بحث لانه
 لو قال صاق على النوع مثلاً كان شاملاً لهما ايضاً لانه اذا
 سئل الانسان لى شئ هو في حقيقة يجوز ان يقال في

[illegible]

لأن المطلوب
بالبنية عن
الشارحات
منه قابل ولا
مفاد من ان
قابل الاعباد
لا يفيد الا
البدن

جوابه الناطق وهو متفق الحقيقة ويجوز ان يقال في جوابه الحساس
وهو مختلف الحقيقة أقول مراد العلامة قدس الله سره انما قال على الشيء
ولم يقل على كثيرين متفقين بالحقيقة ليعلم ان الفصل كذلك كالتناطق
فانه مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة لانه لو قال صادق على كثيرين
متفقين بالحقيقة لكان يشتمل الفصل ليعيد فقال على الشيء ليشتمل الفصلين
ولم يرد ان الاشتمال لا يحصل الا بذكر الشيء دون ما عداه على طريق الفصل
الحقيقة كما زعم الباحث في جواب سوالى بالرفع على الحكاية شئ هو خرج
به الجنس والنوع والعرض العام في حقيقة أى ذاته خرج به الخاصة لانه يفيد
التميز العرضى الذاتى **واعلم** ان السائل باى غمايط لما عجز المستعمل عن
الجنس اعشاره وما اضيف اليه اى فاذا قيل الانسان اى حيوان هو بما
يما عجز الانسان اعشاره في الحيوانية كالتناطق واذا استل عن باى شئ هو
يما عجز عن الفصول والخواص المميزة عن المشاركات في الشيء واذا قيل الانسان
اى جسم هو فذاته يجاب بالفصول المميزة له عما يشترك في الجمعية وهو ما عدا
قابل الابداع واذا قيل الانسان اى جسم نام هو فذاته يجاب عنه بالمميزة عما
يشترك في الجسم النامي وهو ما عدا قابل الابداع والتنامي ان قيل الجنس ايضا
يميز في الجملة قلنا الجنس من حيث هو جنس غير مميز اصلا وهو ليس
الفصل ايضا على نوعين قريبا زميز النوع عن مشاركه اى النوع في جنس
قريب كالتناطق فانه يميز الانسان عن مشاركه في الحيوانية كالفرس والبقر و
نحوهما وبعبارة اخرى النوع عنه اى عن مشاركه في جنس بعيد كالحساس

[illegible]

المراد من ليس دلائل بالذات افضل و يستبين بذلك لا محالة في الحقيقة

فصل المميز للشيء عن المشارك في الجنس ون الوجود لا متنازع اعتبار
 الفصل المميز عن المشارك في الوجود لا تنفقاء الفصل الذي هذا شأنه
 في اجزاء الماهية المركبة من امرين متساويين لان كلا من الامرين
 مساو لهما فكون احدهما فصلا قريبا والاخر بعيدا لا يكون اولى من
 العكس فيه نظر فلان الفصل المميز في الوجود ليس له تحقق في
 الوجود بل هو مبني على الاحتمال فلا يكون في البحث عن احكامه
 فائدة واما على مذهب الية المتقدمين من امتناع تركب الماهية
 من امرين متساويين فلا اشكال ومجال الكلام واسعه لا يليق
 استقصاءه بهذا المختصر والكل الخارج عن ماهية الشيء ان امتنع
 انفكاكه اى الخارج عنه اى عن الشيء هذا اولى مما وقع في عبارة بعض
 القوم من قوله والكل الخارج عن الماهية ان امتنع انفكاكه عن الماهية
 لم يعلم ورود الاشكال الذي في تقسيم اللازم الذي سياتى عن
 قريب هو تقسيم الشيء الى نفسه الى غير ذلك بخلاف مقتضى سقلا
 فهو اى الخارج الذي يمتنع انفكاكه عن الشيء عرض لازم كالضحك
 بالقوة بالنسبة الى الانسان والاى ان لم يمتنع انفكاكه عن الشيء بل
 يمكن سواء كان دائم الثبوت او مفارقا بالفعل فهو عرض مفارق
 كالضحك بالفعل بالنسبة الى الانسان وكون الشخص اميا وذكر
 العرض مع المفارق وتركه مع اللازم بناء على الاصطلاح ولا مناقشة

المميز للشيء عن المشارك في الجنس ن اما اعتبار القرب والبعد في
 الفصل المميز للشيء عن المشارك في الجنس ون الوجود لا متنازع اعتبار
 الفصل المميز عن المشارك في الوجود لا تنفقاء الفصل الذي هذا شأنه
 في اجزاء الماهية المركبة من امرين متساويين لان كلا من الامرين
 مساو لهما فكون احدهما فصلا قريبا والاخر بعيدا لا يكون اولى من
 العكس فيه نظر فلان الفصل المميز في الوجود ليس له تحقق في
 الوجود بل هو مبني على الاحتمال فلا يكون في البحث عن احكامه
 فائدة واما على مذهب الية المتقدمين من امتناع تركب الماهية
 من امرين متساويين فلا اشكال ومجال الكلام واسعه لا يليق
 استقصاءه بهذا المختصر والكل الخارج عن ماهية الشيء ان امتنع
 انفكاكه اى الخارج عنه اى عن الشيء هذا اولى مما وقع في عبارة بعض
 القوم من قوله والكل الخارج عن الماهية ان امتنع انفكاكه عن الماهية
 لم يعلم ورود الاشكال الذي في تقسيم اللازم الذي سياتى عن
 قريب هو تقسيم الشيء الى نفسه الى غير ذلك بخلاف مقتضى سقلا
 فهو اى الخارج الذي يمتنع انفكاكه عن الشيء عرض لازم كالضحك
 بالقوة بالنسبة الى الانسان والاى ان لم يمتنع انفكاكه عن الشيء بل
 يمكن سواء كان دائم الثبوت او مفارقا بالفعل فهو عرض مفارق
 كالضحك بالفعل بالنسبة الى الانسان وكون الشخص اميا وذكر
 العرض مع المفارق وتركه مع اللازم بناء على الاصطلاح ولا مناقشة

فصل المميز للشيء عن المشارك في الجنس ن اما اعتبار القرب والبعد في
 الفصل المميز للشيء عن المشارك في الجنس ون الوجود لا متنازع اعتبار
 الفصل المميز عن المشارك في الوجود لا تنفقاء الفصل الذي هذا شأنه
 في اجزاء الماهية المركبة من امرين متساويين لان كلا من الامرين
 مساو لهما فكون احدهما فصلا قريبا والاخر بعيدا لا يكون اولى من
 العكس فيه نظر فلان الفصل المميز في الوجود ليس له تحقق في
 الوجود بل هو مبني على الاحتمال فلا يكون في البحث عن احكامه
 فائدة واما على مذهب الية المتقدمين من امتناع تركب الماهية
 من امرين متساويين فلا اشكال ومجال الكلام واسعه لا يليق
 استقصاءه بهذا المختصر والكل الخارج عن ماهية الشيء ان امتنع
 انفكاكه اى الخارج عنه اى عن الشيء هذا اولى مما وقع في عبارة بعض
 القوم من قوله والكل الخارج عن الماهية ان امتنع انفكاكه عن الماهية
 لم يعلم ورود الاشكال الذي في تقسيم اللازم الذي سياتى عن
 قريب هو تقسيم الشيء الى نفسه الى غير ذلك بخلاف مقتضى سقلا
 فهو اى الخارج الذي يمتنع انفكاكه عن الشيء عرض لازم كالضحك
 بالقوة بالنسبة الى الانسان والاى ان لم يمتنع انفكاكه عن الشيء بل
 يمكن سواء كان دائم الثبوت او مفارقا بالفعل فهو عرض مفارق
 كالضحك بالفعل بالنسبة الى الانسان وكون الشخص اميا وذكر
 العرض مع المفارق وتركه مع اللازم بناء على الاصطلاح ولا مناقشة

تونس ١٤٠٠
مكة ١٤٠٠
البحرين ١٤٠٠
القطر ١٤٠٠
الكويت ١٤٠٠
الاردن ١٤٠٠
السعودية ١٤٠٠
البحرين ١٤٠٠
القطر ١٤٠٠
الكويت ١٤٠٠
الاردن ١٤٠٠
السعودية ١٤٠٠

جوهر الكنية مقابل له كما أشبهما أي بالقوة والفعل فترسم الخاصة بانها أي
 الخاصة كلية ولقاتل ان يقول ان قوله صاق على افراد حقيقة يعني عن ذكر
 الكلية فينبغي ان لا يعرض كما في تعريف النوع والجنس واجب عنه بان الكلية
 على اصيله لان يقال على كثيرين وقوله صاق الخ انما يدل عليه بالالتزام لان
 معناه صاقه بالفعل على افراد حقيقة واحدة آة ودلالة الفعل على المكان
 بالالتزام والدلالة بالترامية مبهمة في التعريفات وفيه بحث لا ناله
 ان معناه صاقه بالفعل آة بل معناه الصالح لان يصدق على افراد حقيقة
 واحدة آة والكلام لا يخرج عن نوع استدراك عند ذكر الكلية مع قوله صاقه
 على افراد حقيقة واحدة فقط خرج به الجنس والعرض العام قوله عرضيا
 أي غير اني خرج به الفصل والنوع ويرسم العرض العام بانه كلي صادق
 على افراد حقيقة واحدة وغيرها خرج به النوع والفصل القريب والخاصة
 صدق عرضيا خرج به الجنس والفصل البعيد لانها ذاتان ولا بد
 من قيد الحثية لئلا ينتقض تعريف العرض العام بحاصل الاجناس
 فظهر ما ذكر ان الكليات باعتبار المال خمس النوع والجنس والفصل
 الخاصة والعرض العام وفيه تأمل وكل واحد من الكليات الخمس قد
 يشارك غيره مشاركة ثنائية وثلاثية ورابعة وخامسة ولا يخفى
 ذلك على المحصل وانقسام الكل الى الخمسة بالنسبة الى الافراد الحقيقية
 دون الاعتبارية لان كل واحد من الكليات بالنسبة الى افراد اعتبارية
 نوع حقيقة ليس الا تأمل تدبر ولما فرغ من بيان الكليات الخمس شرعا في بيان

في قوله صاقه بالفعل على افراد حقيقة واحدة آة ودلالة الفعل على المكان بالالتزام والدلالة بالترامية مبهمة في التعريفات وفيه بحث لا ناله ان معناه صاقه بالفعل آة بل معناه الصالح لان يصدق على افراد حقيقة واحدة آة والكلام لا يخرج عن نوع استدراك عند ذكر الكلية مع قوله صاقه على افراد حقيقة واحدة فقط خرج به الجنس والعرض العام قوله عرضيا أي غير اني خرج به الفصل والنوع ويرسم العرض العام بانه كلي صادق على افراد حقيقة واحدة وغيرها خرج به النوع والفصل القريب والخاصة صدق عرضيا خرج به الجنس والفصل البعيد لانها ذاتان ولا بد من قيد الحثية لئلا ينتقض تعريف العرض العام بحاصل الاجناس فظهر ما ذكر ان الكليات باعتبار المال خمس النوع والجنس والفصل الخاصة والعرض العام وفيه تأمل وكل واحد من الكليات بالنسبة الى الافراد الحقيقية دون الاعتبارية لان كل واحد من الكليات بالنسبة الى افراد اعتبارية نوع حقيقة ليس الا تأمل تدبر ولما فرغ من بيان الكليات الخمس شرعا في بيان

قوله لا يصدق على شيء مما يصدق عليه الفرس كذا العكس
 فيكون بينهما مباينة كلية ومرجعة إلى البتتين كليتين واعلم ان الاعتبار
 في مفهوم النسب المحقق والصدق في نفس الامر لا ينضب هذا
 المفردات واما في القضايا فالمعتبر في مفهوم النسب الموجود والمحقق
 لا الصدق واذا استعمل الصدق يراد به المحقق والوجود فاذا قلنا
 كلما صدق كل جرب بالضرورة صدق كل جرب دائما كان
 المراد كلما تحقق مفهوم القضية الاولى تحقق مفهوم الثانية فصل
 الجزئي مبتداء خبر الجملة التي بعده وهو قوله يصدق على كل جرب
 كما يصدق متعلق بقوله يصدق على كل جرب التقدير الجزئي يصدق
 اي يطلق بالاشتراك اللفظي على كل خاص تحت اعم كما يصدق اي يطلق
 على المعنى المذكور وهو كل مفهوم يمنع نفس تصوره عن وقوع الشر
 فيه ويسمى هذا جزئيا حقيقيا لان جزئيته بالنظر الى حقيقة المانعة
 الشرية ويقابلها الكلية الحقيقة وهو ما يصلح لان يندرج فيه شيء اخر
 بحسب فرض العقل سواء امكن الاندراج في نفس الامر ولا وكذا في قوله
 فكذا يصدق تأكيد لقوله كما يصدق والفاء زائدة وقوله على كل
 خاص متعلق بقوله يصدق وقوله تحت ظرف مستقر واقعة صفة
 لقوله اخصل اي كان تحت اعم مطلقا ومطلقا على خلاف المذهبين
 وقيل كاف في قوله كما يصدق زائدة ولفظا موصفا بمعنى شيء خبر
 مبتداء لقوله الجزئي وقوله فكذا كاف ههنا منصوب المحل

٣٣

لا يصدق على شيء مما يصدق عليه الفرس كذا العكس
 فيكون بينهما مباينة كلية ومرجعة إلى البتتين كليتين واعلم ان الاعتبار
 في مفهوم النسب المحقق والصدق في نفس الامر لا ينضب هذا
 المفردات واما في القضايا فالمعتبر في مفهوم النسب الموجود والمحقق
 لا الصدق واذا استعمل الصدق يراد به المحقق والوجود فاذا قلنا
 كلما صدق كل جرب بالضرورة صدق كل جرب دائما كان
 المراد كلما تحقق مفهوم القضية الاولى تحقق مفهوم الثانية فصل
 الجزئي مبتداء خبر الجملة التي بعده وهو قوله يصدق على كل جرب
 كما يصدق متعلق بقوله يصدق على كل جرب التقدير الجزئي يصدق
 اي يطلق بالاشتراك اللفظي على كل خاص تحت اعم كما يصدق اي يطلق
 على المعنى المذكور وهو كل مفهوم يمنع نفس تصوره عن وقوع الشر
 فيه ويسمى هذا جزئيا حقيقيا لان جزئيته بالنظر الى حقيقة المانعة
 الشرية ويقابلها الكلية الحقيقة وهو ما يصلح لان يندرج فيه شيء اخر
 بحسب فرض العقل سواء امكن الاندراج في نفس الامر ولا وكذا في قوله
 فكذا يصدق تأكيد لقوله كما يصدق والفاء زائدة وقوله على كل
 خاص متعلق بقوله يصدق وقوله تحت ظرف مستقر واقعة صفة
 لقوله اخصل اي كان تحت اعم مطلقا ومطلقا على خلاف المذهبين
 وقيل كاف في قوله كما يصدق زائدة ولفظا موصفا بمعنى شيء خبر
 مبتداء لقوله الجزئي وقوله فكذا كاف ههنا منصوب المحل

وهو ان يصدق

على انه مفعول مطلق بفعل بعده وهو يصدق وهذا اشارة الى المصدق
 والفاء لعطف يصدق المتأخر على يصدق المتقدم تقديره
 الجزئي شئ يصدق على المعنى المذكور فيصدق مثل ذلك الصدق
 على كل خص تحت اعم ولا يخفى ركائز على من له ادنى لب وفي
 تعريف الجزئي الاضافي نظرا لانه والكل الاضافي متضائق واحد
 المتضائقين لا يجوز ان يؤخذ في تعريف المتضائيف الاخر وههنا
 اخذ الكل الاضافي الى اعم في تعريف الجزئي الاضافي واجيب عنه
 بان هذا النظر غايه لو كان مراده تعريف الجزئي الاضافي وليس
 كذلك بل المراد ذكر حكم من احكامه بحيث يمكن ان يستنبط
 منه تعريفه اقول قد صرح صاحب القسط اسر بان ذلك تعريف
 الجزئي الاضافي وظاهر كلام المصنف ايضا مشعر بان تعريفه لانه شبهه
 اطلاق لفظ الجزئي على المعنى الاضافي باطلا لانه على المعنى الحقيقي
 والمذكور للمعنى الحقيقي هو تعريفه وكلام شرح الاشارات ايضا
 مشعر بان تعريفه فخره عن التعريف الى غيره تعسف وتسمي جزئيا
 اضافيا لان جزئيه بالاضافه الى شئ كالاشارة بالنسبة الى الحيوان
 ويقابل الكلي الاضافي وهو ما اندرج تحته شئ اخر في نفس
 الامر هو اعم من الحقيقة لان كل جزئي حقيقه فهو جزئي اضافي من غير
 عكس والنسبة بين الكلمتين على عكس هذا **فصل** النوع كما
 يصدق على يطلق على ما ذكرنا وهو كله صادق على كثيرين

على انه مفعول مطلق بفعل بعده وهو يصدق وهذا اشارة الى المصدق
 والفاء لعطف يصدق المتأخر على يصدق المتقدم تقديره
 الجزئي شئ يصدق على المعنى المذكور فيصدق مثل ذلك الصدق
 على كل خص تحت اعم ولا يخفى ركائز على من له ادنى لب وفي
 تعريف الجزئي الاضافي نظرا لانه والكل الاضافي متضائق واحد
 المتضائقين لا يجوز ان يؤخذ في تعريف المتضائيف الاخر وههنا
 اخذ الكل الاضافي الى اعم في تعريف الجزئي الاضافي واجيب عنه
 بان هذا النظر غايه لو كان مراده تعريف الجزئي الاضافي وليس
 كذلك بل المراد ذكر حكم من احكامه بحيث يمكن ان يستنبط
 منه تعريفه اقول قد صرح صاحب القسط اسر بان ذلك تعريف
 الجزئي الاضافي وظاهر كلام المصنف ايضا مشعر بان تعريفه لانه شبهه
 اطلاق لفظ الجزئي على المعنى الاضافي باطلا لانه على المعنى الحقيقي
 والمذكور للمعنى الحقيقي هو تعريفه وكلام شرح الاشارات ايضا
 مشعر بان تعريفه فخره عن التعريف الى غيره تعسف وتسمي جزئيا
 اضافيا لان جزئيه بالاضافه الى شئ كالاشارة بالنسبة الى الحيوان
 ويقابل الكلي الاضافي وهو ما اندرج تحته شئ اخر في نفس
 الامر هو اعم من الحقيقة لان كل جزئي حقيقه فهو جزئي اضافي من غير
 عكس والنسبة بين الكلمتين على عكس هذا **فصل** النوع كما
 يصدق على يطلق على ما ذكرنا وهو كله صادق على كثيرين

على انه مفعول مطلق بفعل بعده وهو يصدق وهذا اشارة الى المصدق
 والفاء لعطف يصدق المتأخر على يصدق المتقدم تقديره
 الجزئي شئ يصدق على المعنى المذكور فيصدق مثل ذلك الصدق
 على كل خص تحت اعم ولا يخفى ركائز على من له ادنى لب وفي
 تعريف الجزئي الاضافي نظرا لانه والكل الاضافي متضائق واحد
 المتضائقين لا يجوز ان يؤخذ في تعريف المتضائيف الاخر وههنا
 اخذ الكل الاضافي الى اعم في تعريف الجزئي الاضافي واجيب عنه
 بان هذا النظر غايه لو كان مراده تعريف الجزئي الاضافي وليس
 كذلك بل المراد ذكر حكم من احكامه بحيث يمكن ان يستنبط
 منه تعريفه اقول قد صرح صاحب القسط اسر بان ذلك تعريف
 الجزئي الاضافي وظاهر كلام المصنف ايضا مشعر بان تعريفه لانه شبهه
 اطلاق لفظ الجزئي على المعنى الاضافي باطلا لانه على المعنى الحقيقي
 والمذكور للمعنى الحقيقي هو تعريفه وكلام شرح الاشارات ايضا
 مشعر بان تعريفه فخره عن التعريف الى غيره تعسف وتسمي جزئيا
 اضافيا لان جزئيه بالاضافه الى شئ كالاشارة بالنسبة الى الحيوان
 ويقابل الكلي الاضافي وهو ما اندرج تحته شئ اخر في نفس
 الامر هو اعم من الحقيقة لان كل جزئي حقيقه فهو جزئي اضافي من غير
 عكس والنسبة بين الكلمتين على عكس هذا **فصل** النوع كما
 يصدق على يطلق على ما ذكرنا وهو كله صادق على كثيرين

المصنف على ما ذكرنا وهو كله صادق على كثيرين

فإنه لا يقال في جواب ما هو يقال له نوع حقيقة لان نوعيته
بالنظر الى الحقيقة الواحدة في افرادة فكذا يصدق اي يطلق
بالاشراك اللفظي على كل ماهية يقال اي يحل عليها وطل غيرها اي غير
تلك الماهية جنس مطلقا خرج الكل الغير المندرج تحت جنس
كما هو التسمية التي لا يحل عليها جنس صلا في جواب ما هو خرج
الفصل والخاصة والعرض العام بالنسبة الى جنس الماهية
وبهذا يفصل ما اوردان كل واحد من هذه الثلاثة ان كان له جنس
كان جنسه مقولا عليه على غيره في جواب ما هو فلا يصح الاعتراض
حده بقوله في جواب ما هو ان لم يكن له جنس خرج بالقيد السابق
قوله وليا اي بلا واسطة خرج به الصنف وهو النوع المقيد بقيود
مختصة ككئة كالروى والهند كمشلاهن الجنس لا يحل عليه بالذات
بل بواسطة حمل النوع السافل عليه فلا يكون نوعا اضافيا
ويسمى نوعا اضافيا لان نوعيته بالاضافة الى ما فوقه وبينهما عموم
وخصوص من وجوحيهما في النوع السافل كالانسان ووجود
الاضافي بدو التحقيق في الاجناس المتوسطة كالجسم الجسم الناعم ووجود
الحقيقة بدو الاضافي في البسائط كالواجب والنقطة والوحدة لما فرغ عن
بيان معنى النوع الاضافي في شره في مرتبة فقال مراتبة اي مراتب النوع الاضافي
بالنسبة الى النوع الاضافي واما بالنسبة الى النوع الحقيقة فلا يترتب والا
يلزم ان يكون النوع الحقيقة جنسا وهو باطل اربع لانه اي لان

من جنس ما هو يقال له نوع حقيقة لان نوعيته
بالنظر الى الحقيقة الواحدة في افرادة فكذا يصدق اي يطلق
بالاشراك اللفظي على كل ماهية يقال اي يحل عليها وطل غيرها اي غير
تلك الماهية جنس مطلقا خرج الكل الغير المندرج تحت جنس
كما هو التسمية التي لا يحل عليها جنس صلا في جواب ما هو خرج
الفصل والخاصة والعرض العام بالنسبة الى جنس الماهية
وبهذا يفصل ما اوردان كل واحد من هذه الثلاثة ان كان له جنس
كان جنسه مقولا عليه على غيره في جواب ما هو فلا يصح الاعتراض
حده بقوله في جواب ما هو ان لم يكن له جنس خرج بالقيد السابق
قوله وليا اي بلا واسطة خرج به الصنف وهو النوع المقيد بقيود
مختصة ككئة كالروى والهند كمشلاهن الجنس لا يحل عليه بالذات
بل بواسطة حمل النوع السافل عليه فلا يكون نوعا اضافيا
ويسمى نوعا اضافيا لان نوعيته بالاضافة الى ما فوقه وبينهما عموم
وخصوص من وجوحيهما في النوع السافل كالانسان ووجود
الاضافي بدو التحقيق في الاجناس المتوسطة كالجسم الجسم الناعم ووجود
الحقيقة بدو الاضافي في البسائط كالواجب والنقطة والوحدة لما فرغ عن
بيان معنى النوع الاضافي في شره في مرتبة فقال مراتبة اي مراتب النوع الاضافي
بالنسبة الى النوع الاضافي واما بالنسبة الى النوع الحقيقة فلا يترتب والا
يلزم ان يكون النوع الحقيقة جنسا وهو باطل اربع لانه اي لان

٣٥

فإنه لا يقال في جواب ما هو يقال له نوع حقيقة لان نوعيته
بالنظر الى الحقيقة الواحدة في افرادة فكذا يصدق اي يطلق
بالاشراك اللفظي على كل ماهية يقال اي يحل عليها وطل غيرها اي غير
تلك الماهية جنس مطلقا خرج الكل الغير المندرج تحت جنس
كما هو التسمية التي لا يحل عليها جنس صلا في جواب ما هو خرج
الفصل والخاصة والعرض العام بالنسبة الى جنس الماهية
وبهذا يفصل ما اوردان كل واحد من هذه الثلاثة ان كان له جنس
كان جنسه مقولا عليه على غيره في جواب ما هو فلا يصح الاعتراض
حده بقوله في جواب ما هو ان لم يكن له جنس خرج بالقيد السابق
قوله وليا اي بلا واسطة خرج به الصنف وهو النوع المقيد بقيود
مختصة ككئة كالروى والهند كمشلاهن الجنس لا يحل عليه بالذات
بل بواسطة حمل النوع السافل عليه فلا يكون نوعا اضافيا
ويسمى نوعا اضافيا لان نوعيته بالاضافة الى ما فوقه وبينهما عموم
وخصوص من وجوحيهما في النوع السافل كالانسان ووجود
الاضافي بدو التحقيق في الاجناس المتوسطة كالجسم الجسم الناعم ووجود
الحقيقة بدو الاضافي في البسائط كالواجب والنقطة والوحدة لما فرغ عن
بيان معنى النوع الاضافي في شره في مرتبة فقال مراتبة اي مراتب النوع الاضافي
بالنسبة الى النوع الاضافي واما بالنسبة الى النوع الحقيقة فلا يترتب والا
يلزم ان يكون النوع الحقيقة جنسا وهو باطل اربع لانه اي لان

الحكم

العقل الأول العقل
 العقل الثاني العقل
 العقل الثالث العقل
 العقل الرابع العقل
 العقل الخامس العقل البسيط

نوع الانواع فاستدركه فقال لكن الجنس العالي كالجوهر في مراتب الاجناس
 يسمى جنس الاجناس السافل كالحيو ان لان الجنسية بالنسبة الى ما
 تحته فهو انما يكون جنس الاجناس اذا كان فوق جميع الاجناس نوعية
 بالنسبة الى ما فوقه فهو انما يكون نوع الانواع اذا كان تحت جميع الانواع
 ومثال المتوسط بينهما اي بين العالي السافل الجسم التام والجسم المطلق
 فوقه الجوهر وهو جنس تحته الحيوان وهو ايضا جنس فيكون كل واحد منهما
 جنسا متوسطا ومثال المفرد العقل اقلنا ان الجوهر ليس بجنس بل
 يكون عرضا عاما لا يتحقق جنس عم منه ويكون العقول العشرة انواعا
 مختلفة مضمرة في شخص العقل يصلح مثلا للجنس المفرد على تقدير كون العقول
 العشرة مختلفة بالنوع بمعنى ان العقل تمام الماهية المشتركة بالنسبة الى
 كل واحد منها ويصلح مثلا للنوع المفرد على تقدير كون العقول العشرة متفقة
 بالنوع بمعنى ان العقل تمام الماهية المختصة بالقياس الى كل واحد منها
 وهذا القدر كاف في التمثيل لما اقرع عن بيان مقدما القول الشارح
 شرع فيه فقال **فصل في التعريفات المعرف للشيء هو الذي يستلزم تصور**
 بطريق النظر والاكتساب تصور ذلك الشيء اما بالكمية او بوجه ما سواء
 كان مع التصور بالوجه الامتياز عن جميع ماحداه او عن بعض ماحداه
 ولا يلزم امتياز عن جميع ماحداه وهو مختار المتقدمين وهو الصواب والجملة
 الى ان لا يجوز تعريف المفرد ولا يلزم التسلسل في الجواب ان التسلسل في الامور
 الاعتبارية غير متحقق لا نقطاعه بانقطاعه الاعتبار او يقال ان معرفة

من ناموس الى حكماء
 العقل الثاني العقل
 العقل الثالث العقل
 العقل الرابع العقل
 العقل الخامس العقل البسيط
 العقل السادس العقل
 العقل السابع العقل
 العقل الثامن العقل
 العقل التاسع العقل
 العقل العاشر العقل

فكلما كان العقل
 العقل الثاني العقل
 العقل الثالث العقل
 العقل الرابع العقل
 العقل الخامس العقل البسيط

المعرف غشيه كوجع الوجود قيل عليه ان العينة متنوعة ضرورة ثبوت
التغاير بين المضاف والمضاف اليه ايجبه بان كون التغاير ضروريا لما
هو في الامور الخارجية واما في الاعتبارية فيصح الاتحاد بحسب الواقع والوجود
من الامور الاعتبارية فيكون وجود الوجود عين الوجود بحسب الواقع
وعلى هذا حل الحد بقرع في تقسيم المعروف الى الحد والرسم وكل
منهما الى التام والناقص فقال ويسمى اى المعروف حلا لكونه مانعا
عن دخول الاختيار تاما لاشتراكه على جميع الذاتيات ان كان بجنس
وفصل قريبين مع تقدم الجنس على الفصل كالحوان الناطق في
تعريف الانسان او بامر متساويين او امر متساوية والمص لم يذكره
لعدم تحققه ان قيل هذا يقتضيه جزئية كل منهما للمركب والجزء لا يعمل على
الكل الجنس والفصل محمولان على النوع قلنا ان الجنس والفصل باعتبار
الجزئية غير محمولان باعتبار محولتهما اليسا بجزئيتين ويسمى حلا لما ذكرناه
ناقصا لخلو عن بعض الذاتيات ان كان بفصل قريب حده نقولنا
في تعريف الانسان ناطق اوبه اى بفصل قريب بجنس بعيد نقولنا
في تعريف الانسان جسم ناطق وكلما كان الجنس بعد كان التعريف
في القضا ادخل وبه ونجرح المص لم يذكره لانه علم دلاله وقيل لنا
لم يذكره لكونه غير معتبر لان العرض لعام مع الفصل القريب لا يفيد
الامتياز ولا الاطراح على الذاتي وكذا الخاصة مع الفصل لان
الامتياز حاصل بالفصل وفيه نظر اوبه وبفصل بعيد لم يذكره

[illegible][illegible]

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وكرمه
والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

لا ينقزل الجنبس البعيد ويسمى سماً لكونه تعريفاً بالخاصة التي هي اثر
 الشئ تماماً المشابهة للحال التام في وضع الجنبس القريب ثم تقشيد
 بما يخص الماهية ان كان بجنبس قريب خاصة كقولنا في تعريف الانسان
 حيوان ضابط ويسمى سماً لما ذكرناه ناقصاً لنقصان اجزائه بالنسبة
 الى الرسم التام ان كان التعريف بها اي بالخاصة فقط نحو الانسان
 ضابطاً وبها وبعض عام ولم يذكر المصالح امر نحو الانسان ماش
 ضابطاً وبها اي بالخاصة وجنبس بعيد نحو الانسان جسم ضابط
 والتعريف بالمثل تعريف بالمشابهة المختصة به فيكون رسماً ايضاً او
 بها وبفصل بعيد ولم يذكر له امر ثم شرع في بيان ما يجب الاحتراز
 عنه في التعريفات فقال ويجب الاحتراز عن تعريف الشئ بما يساويه في
 المعرفة والجماله كتعريف احد المتضادين بالآخر مثل ان يقال الابن من
 الاب والاب من الابن فالاب والابن متساويان في المعرفة والجماله
 ويجب الاحتراز في التعريف عن استعمال لفاظ غريبة اي وحشة
 غير ظاهرة الدلالة على المراد هذا تعبير بعد تخصيص لان عدم
 الظهور قد يكون للغمابة وقد يكون للجواز والاشتراك من غير
 قرينة معينة ظاهرة بالقياس الى المسائل لا الى غير لان المطلوب
 حله لا علم غيره وانما يجب الاحتراز عن مثل هذه الالفاظ لكونه مفوتاً
 للغرض المقصود من التعريف والعام يجب تقديمه على الخاص
 للغمومية والحد التام لا يقبل الزيادة والنقصان من حيث المعنى

لا ينقزل الجنبس البعيد
 ويسمى سماً لكونه تعريفاً بالخاصة التي هي اثر
 الشئ تماماً المشابهة للحال التام في وضع الجنبس القريب
 ثم تقشيد بما يخص الماهية ان كان بجنبس قريب خاصة
 كقولنا في تعريف الانسان حيوان ضابط ويسمى سماً
 لما ذكرناه ناقصاً لنقصان اجزائه بالنسبة الى الرسم
 التام ان كان التعريف بها اي بالخاصة فقط نحو الانسان
 ضابطاً وبها وبعض عام ولم يذكر المصالح امر نحو الانسان
 ماش ضابطاً وبها اي بالخاصة وجنبس بعيد نحو الانسان
 جسم ضابط والتعريف بالمثل تعريف بالمشابهة المختصة به
 فيكون رسماً ايضاً او بها وبفصل بعيد ولم يذكر له امر
 ثم شرع في بيان ما يجب الاحتراز عنه في التعريفات فقال
 ويجب الاحتراز عن تعريف الشئ بما يساويه في المعرفة والجماله
 كتعريف احد المتضادين بالآخر مثل ان يقال الابن من الاب
 والاب من الابن فالاب والابن متساويان في المعرفة والجماله
 ويجب الاحتراز في التعريف عن استعمال لفاظ غريبة اي وحشة
 غير ظاهرة الدلالة على المراد هذا تعبير بعد تخصيص لان عدم
 الظهور قد يكون للغمابة وقد يكون للجواز والاشتراك من غير
 قرينة معينة ظاهرة بالقياس الى المسائل لا الى غير لان المطلوب
 حله لا علم غيره وانما يجب الاحتراز عن مثل هذه الالفاظ لكونه مفوتاً
 للغرض المقصود من التعريف والعام يجب تقديمه على الخاص
 للغمومية والحد التام لا يقبل الزيادة والنقصان من حيث المعنى

7

[illegible]

صدق الانسانية ومثال السالبة كقولنا وليس كان هذا انسانا فهو
 محاد فانه حكم فيها بصدق المحادية على تقدير صدق الانسانية واما
 شرطية منفصلة وهي اى الشرطية المنفصلة التي يحكم فيها بالتنافي
 العناد بين القضيتين في الصدق والكذب معا اى لا يجتمعان صدقا
 ولا كذبا وتسمى منفصلة حقيقية موجبة كقولنا هذا العبد اما زوج او
 وحر فانه حكم فيها بالعناد بين الزوج والفرج صدقا وكذبا معا او حكم
 فيها بنفيه اى بنفى التنافي بين القضيتين صدقا وكذبا معا ويسمى منفصل
 حقيقية سالبة كقولنا ليس هذا اما ان يكون حيوانا او اسدا فانه حكم
 فيها بنفى المناقاة بين الحيوان والاسد في الصدق والكذب معا او حكم
 فيها بالتنافي بين القضيتين بنفيه في الصدق فقط اى دون الكذب
 ويسمى منفصلا مانعة لجمع دون الخلو كقولنا هذا اما انسان او
 فرس هذا مثال لموجبة واما السالبة فكقولنا ليس هذا اما ان يكون شجر
 او لا يكون حجر او حكم فيها بالتنافي بين القضيتين او بنفيه في
 الكذب فقط دون الصدق ويسمى منفصلا مانعة الخلو دون الجمع
 كقولنا زيد اما ان يكون في البحر ولا يغرق هذا مثال لموجبة واما
 السالبة فكقولنا ليس لزيد اما ان لا يكون في البحر واما ان يغرق ذكر
 الشيخ في الاشارات ان لغير الحقيقة اصنافا اخر غير مانعة لجمع والخلو
 كقولنا ايت اما زيد واما عمر واما العالم اما يعبد الله واما ينفع الناس
 وبهذا ظهر بطلان ما قيل ان الشرطية المنفصلة

في المثالين المذكورين
 في المثال الاول
 في المثال الثاني
 في المثال الثالث
 في المثال الرابع
 في المثال الخامس
 في المثال السادس
 في المثال السابع
 في المثال الثامن
 في المثال التاسع
 في المثال العاشر
 في المثال الحادي عشر
 في المثال الثاني عشر
 في المثال الثالث عشر
 في المثال الرابع عشر
 في المثال الخامس عشر
 في المثال السادس عشر
 في المثال السابع عشر
 في المثال الثامن عشر
 في المثال التاسع عشر
 في المثال العشرون

هست في الفارسية هكذا صرح الحكيم المحقق والفيلسوف المدقق في
 فروع عن بيان اجزاء الحجة شرع في تقسيمها باعتبار الرابط فقال وسمي
 القضية اي حين اذا ذكرت فيها الرابط ثلثية لاشتغالها على
 ثلاثة الفاظ وقد ي حذف الرابط في بعض اللغات اي لغة العرب
 شهادة القرائن الدالة عليها اذ يقولون زيد كاتب ان قيل ان
 الرابط هو هنا هي الحركة الاعرابية لاننا اذا قلنا زيد كاتب على سبيل
 التعداد لم يكن هناك ربط قلت لو كانت الحركة الاعرابية رابطة
 لكان هو قولنا زيد هو كاتب زيدا على قدر الحاجة وقيل
 يخرج كذا الرابط في لغة العجم اذ يقولون زيد نويسنده بل نويسنده
 هست وانما قال في بعض اللغات لعدم العلم بجواز حذفها
 في جميع اللغات وسمي القضية حينئذ ثنائية لاشتغالها على
 جزئين كزيد عالم قال الامام في المختصر القضية التي هوها كلمة
 واسم مشتق ثنائية في اللفظ ثلاثية بالطبع لان النسبة مدلول
 عليها تضمنا فذكرها بوجوب التكرار لانه يصير حينئذ هكذا زيد
 هو كاتب هو زيد هو كاتب هو لاشك انه تكرار واجب
 عنه سراج الملل والدين محمد بن ابوبكر الارموي بان الكلمة او
 الاسم المشتق دال على النسبة الى موضوع ما والربط دال على
 النسبة الى موضوع معين فاين احدهما عن الآخر شرع في
 تقسيم الحجة باعتبار النسبة الحكيمة فقال وهي اي القضية

عبدالله بن محمد بن عبدالمطلب
ابن ابي طالب
ابن ابي طالب
ابن ابي طالب

ان كانت مشتملة على نسبة بها صرح ان يقال ان
 كقولنا الانسان حيوان وسالبة ان كانت مشتملة
 ان يقال ان الموضوع ليس محمول كقولنا الانسان
 الصحة الخ من معنى الامكان فيتناول القضايا
 الصحة في نفس الامر كما يتبادر اليه الفهم ثم شرع
 للحجية باعتبار الموضوع فقال فموضوعها اي موضوع
 محضا معينا اي جزئيا حقيقيا سميت تلك القضية
 قضية تكون موضوعها شخصا مخصوصا غير محتمل
 ما زيد عالم وان كان الموضوع كلياً فان يذ فيهما
 فواد الموضوع من الكلية والبعضية اي حكم
 واد على بعضها سميت القضية محصورة لمحد
 صورة لاشتغالها على السور واللفظ الدال عليه
 فواد الموضوع يسمى سور الا حاطة الافراد كحاطة
 اي القضية المسورة المحصورة اربعة اقسام لانها
 ان حكم فيها بالاجاب على كل افراد الموضوع و
 الموجبة الكلية كل الافراد لا الجمعي كقولنا كل
 واحد من افراد النار حار واما سالبة كلية ان
 عن كل الافراد وسورها اي سور سالبة
 لا واحد كقولنا لا شيء ولا واحد من النار

لان تقصدها كلياً وجزئية فتهمله اى سميت مفعلة الالهال بيان
لمية الافراد فيها مع الاحتمال كقولنا الحيوان جنس مثال القضية الطبيعية
فانه حكم فيها على طبيعة الحيوان من حيث انه عام وكقولنا الانسان
مقول والحيوان مقوم فانه حكم فيها على طبيعة الانسان والحيوان
مطلقا وكقولنا الانسان في خسر مثال القضية المهملة والقضية
المهملة في قوة الجزئية يعنى انها متلازمان اذ متى صدق
الانسان في خسر صدق بعض الانسان في خسر بالعكس يعنى متى صدق
بعض الانسان في خسر صدق الانسان في خسر ذلك ظاهر فان قيل
يبقى قسم اخر وهو ان يكون الحكم على الافراد والطبيعة معا قلنا ان بحثنا
في القضايا المستعملة في العلوم والقضية التي يكون الحكم
فيها على افراد الموضوع والطبيعة معا ليست منها كذلك اوجب فيه
بحث لان القضية الطبيعية ايضا غير مستعملة في العلوم
فلم يذكره **فصل** في العدل والتحصيل جزئ السلب كليس وان كان
جزء من الموضوع فقط كقولنا اللاحى حماد او جزأ من المحمول فقط
كقولنا اللاحى حماد او جزأ من المحمول والى من المحمول والموضوع معا كقولنا
اللاحى عالم سميت القضية معدلة الاول معدولة الموضوع
والثانية معدلة المحمول والثالثة معدلة الطرفين موجبة كانت
تلك القضية وامثلتها قد مررت او سالبة كقولنا ليس اللاحى
بعالم وكقولنا ليس العالم بلا للاحى وكقولنا ليس اللاحى بلا

نظام اقتصادي ہندوستان کا اختیار
نظم الادارہ ہندوستان کا اختیار
الاعمال

تخصيص لفظ غير ولا بالاجاب المعدل كقولنا الحي غير جاد اولا
 جحا وتخصيص لفظ ليس بالسلب البسيط كقولنا الحي ليس بجحا او
 بالعكس وهو تخصيص لفظ غير ولا بالسلب البسيط ولفظ ليس
 بالاجاب المعدل وقيل الفرق بينهما بان الموجبة المعدولة هي التي
 محمولها عدم شيء عما من شأنه ان يكون له ذلك الشيء وقت الحكم
 والسالبة المحصلة عدم شيء عما ليس من شأنه ان يكون له ذلك
 الشيء في ذلك الوقت فعدم المحية عن انسان في سن المحية ايجاب
 معدول وعن الطفل والمرأة سلب محصل وقيل الموجبة المعدولة
 هي التي محمولها عدم شيء عما من شأنه ان يكون له ذلك الشيء في وقت
 من اوقات الحكم او قبله او بعده والسالبة عدم شيء عما من شأنه
 ان لا يكون له ذلك في وقت من الاوقات فعلى هذا يكون عدم المحية
 من الطفل ايجابا عدليا ومن المرأة سلبا محصلا وقيل الموجبة المعدولة
 هي التي محمولها عدم شيء عما من شأنه او من شأن نوعه او جنسه القدر
 ان يكون له ذلك الشيء والسالبة المحصلة عدم شيء عما ليس من شأن نوعه
 ولا من شأن جنسه القريب ان يكون له ذلك الشيء فعدم المحية من
 المرأة والحجاب معدول وعدم المحية عن الشجر سلب محصل
 ثم شرع في تقسيم القضية باعتبار الجهة فقال **فصل في القضايا**
 الموجبة واعلم ان كل نسبة بين الموضوع والمحمول ايجابية كانت
 او سلبية لها كيفية في نفس الامر من الضرورة والدوام و

قد قيل الفرق
 بين ما ذكرناه
 وبين ما ذكرناه
 من ان المعدل
 لا يكون له
 شأن في وقت
 الحكم بل هو
 شأن في وقت
 غيره
 فعدم المحية
 عن انسان في
 سن المحية
 ايجاب معدول
 وعن الطفل
 والمرأة سلب
 محصل وقيل
 الموجبة
 المعدولة
 هي التي
 محمولها
 عدم شيء
 عما من
 شأنه ان
 يكون له
 ذلك
 الشيء
 في وقت
 من اوقات
 الحكم او
 قبله او
 بعده
 والسالبة
 عدم شيء
 عما من
 شأنه ان
 لا يكون
 له ذلك
 في وقت
 من الاوقات
 فعلى هذا
 يكون عدم
 المحية من
 الطفل
 ايجابا
 عدليا ومن
 المرأة
 سلبا
 محصلا
 وقيل
 الموجبة
 المعدولة
 هي التي
 محمولها
 عدم شيء
 عما من
 شأنه او
 من شأن
 نوعه او
 جنسه
 القدر ان
 يكون
 له ذلك
 الشيء
 والسالبة
 المحصلة
 عدم شيء
 عما ليس
 من شأن
 نوعه
 ولا من
 شأن
 جنسه
 القريب
 ان يكون
 له ذلك
 الشيء
 فعدم
 المحية
 من
 المرأة
 والحجاب
 معدول
 وعدم
 المحية
 عن الشجر
 سلب
 محصل
 ثم شرع
 في تقسيم
 القضية
 باعتبار
 الجهة
 فقال
 فصل في
 القضايا
 الموجبة
 واعلم
 ان كل
 نسبة
 بين
 الموضوع
 والمحمول
 ايجابية
 كانت
 او سلبية
 لها
 كيفية
 في نفس
 الامر
 من
 الضرورة
 والدوام و

مقابلتيها ونحوها وسميت تلك الكيفية في نفس الامر مادة القضية
ومعناها واللفظ الدال عليها وحكم العقل بها يسمى جهة ونوعا
القضية التي ذكرت فيها الجهة تسمى وجهة ومنعلاشها على الجهة
والنوع ورعاية لكونها ذات اربعة احرف والتي لم تذكر فيها الجهة
تسمى مطلقة والقضايا الموجهة كثيرة لكن التي جرى الاصطلاح
اي اصطلاح المنطقيين بالبحث عنها اي عن القضايا الموجهة وعن
احكامها من العكس والتناقض والانحاج ثلث عشرة قضية بعضها
بسيطة بالنسبة الى المركبات وبعضها مركبة اما البسيطة وهي
التي حقيقتها في معناها ايجاب فقط كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة
او سلب فقط كقولنا لا شيء من الانسان يحجر بالضرورة اي لا يكون فيها
الاحكام واحدا ايجابا وسلبا ستة الاولى الضرورية المطلقة وهي التي
يحكم فيها بالضرورة ثبوت المحمول للموضوع هذا في الموجهة وبضرورة
سلبه اي سلب المحمول عنه اي الموضوع هذا في السالبة مادام ذات
الموضوع اي ما يصدق عليه الموضوع موجودا في الخارج او في الازهر فلا
ينقض بقولنا لا شيء من المتنع بوجود ولا يبرح النقص بالقضية
الممكنة الخاصة التي محمولها الموجود لان الضرورة ههنا انما تتحقق
بشرط وجود الموضوع لا في جميع اوقات وجود الموضوع ولينها يكون
بعيد كقولنا بالضرورة كل انسان حيوان هذا مثال الموجهة
وكقولنا بالضرورة لا شيء من الانسان يحجر هذا مثال السالبة

مقابلتيهما ونحوهما وسميت تلك الكيفية في نفس الامر مادة القضية
وعرضها واللفظ الدال عليها وحكم العقل بها يسمى جهة ونوعا
القضية التي ذكرت فيها الجهة تسمى وجهة ومنعها لا شئ لها على الجهة
والنوع ورباعية لكونها ذات اربعة احرف والتي لم تذكر فيها الجهة
تسمى مطلقة والقضايا الموجهة كثيرة لكن التي جرى الاصطلاح
اي اصطلاح المنطقين بالبحث عنها اي عن القضايا الموجهة وعن
احكامها من العكس والتناقض والامتناع ثلث عشرة قضية بعضها
بسيطة بالنسبة الى المركبات وبعضها مركبة اما البسيطة وهي
التي حقيقتها لا معناها ايجاب فقط كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة
او سلب فقط كقولنا لا شئ من الانسان يحجر بالضرورة او لا يكون فيها
الاحكام واحد ايجابا او سلبا فستة الاول بالضرورة المطلقة وهي التي
يحكم فيها بالضرورة ثبوت المحمول للموضوع هذا في الموجهة او بالضرورة
سلبية اي سلب المحمول عنه اي الموضوع هذا في السالبة مادام ذات
الموضوع اي ما يصدق عليه الموضوع موجودا في الخارج او في الازمن فلا
ينقض بقولنا لا شئ من الممتنع بوجود ولا يخرى النقص بالقضية
الممكنة الخاصة التي محمولها الموجود لان الضرورة ههنا انما تتحقق
بشرط وجود الموضوع لا في جميع اوقات وجود الموضوع ولئلا يكون
بعيد كقولنا بالضرورة كل انسان حيوان هذا مثال الموجهة
وكقولنا بالضرورة لا شئ من الانسان يحجر هذا مثال السالبة

فانما سميت ضرورية لاشتغالها على الضرورة ومطلقة لعدم تشييد
الضرورة فيها بشئ الثابت الدائم المطلق وهي التي حكم فيها بدوام
ثبوت المحل للموضوع هذا في الموجبة او حكم فيها بدوام سلبها
المحل عنه عن الموضوع هذا في السالبة مادام ذاتها في ذات الموضوع حتى
خارجا وذهنا وقد مر مثالها ايجابا وسلبا في الضرورية المطلقة وهو
قولنا كل انسان حيوان ولا شئ من الانسان بحجر وهي اعم من الضرورية
المطلقة مطلقا لان الضرورة بحسب الذات يستلزم الدوام بحسبها
من غير عكس كذا لان معنى الضرورة امتناع انفكاك النسبة ومعنى
الدوام شمول الازمنة والاقوات فمتى تحقق الاول تحقق الثاني من غير
عكس كذا يجوز ان يكون دائما ولا يمتنع انفكاكها والمركب يكون الدائمة
اعم من الضرورية ان حلته الدوام خير لمحوطة بها للحاكم فالحكم بالضرورة
فلا يجر ما قبله الدائمة يجوز ان يكون مساوية للضرورة لان دوام ثبوت
المحل للموضوع امر ممكن يحتاج الى علمه دائما فيكون ثبوت المحل للموضوع
ضروريا لدوام حلته فاقدم وانما سميت دائما لاشتغالها على الدوام والمطلقة
لأنها الثالثة المشروطة العامة ولما سميت مشروطة لاشتغالها على
شطب الوصف وعامة لانها اعم من المشروطة الخاصة كما ينبغي في
مركبات وهي اى المشروطة العامة التي يحكم فيها بضرورة ثبوت
المحل للموضوع هذا في الموجبة او بضرورة سلبها اى سلب
المحل عنه اى عن الموضوع هذا في السالبة بشرط وصفه اى

[illegible]

وصف الموضوع اى يكون للموضوع مدخل في الضرورة كقولنا
بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً هذا مثال الموجبة
فان تحرك الاصابع ضرورى للذات الكاتب بشرط انصاف بوصف
الكتابة بالضرورة لاشئ من الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتباً
هذا مثال السالبة فان سلب سكون الاصابع عن ذات الكاتب
ضرورى بشرط انصاف بالكتابة وقد تطلق المشروطة العامة على
القضية التى يحكم فيها ضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه
مادام وصف الموضوع موجود اى يحكم فيها بضرورة الثبوت او
السلب في جميع اوقات انصاف الذات بالوصف العنوا في النسبة
بين المعنيين عموم وخصوص من وجه لتصادقهما في مادة
الضرورة الذاتية اذا كان العنوان نفس الذات او وصفا لازماً
لها كقولنا كل انسان او كل ناطق حيوان بالضرورة وصدق
الاولى بدون الثانية في مادة تكون المحمول ضرورياً للذات بشرط
وصف مفارق كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة فان
تحرك الاصابع ضرورى للذات الكاتب بشرط انصاف بالكتابة لا في
جميع اوقات الكتابة وصدق الثانية بدون الاولى في مادة
الضرورة الذاتية اذا كان العنوان وصفاً مفارقاً كقولنا كل كاتب
حيوان بالضرورة والمشروطة العامة بالمعنى الاول اعم من الضرورية
والدائعة من وجه لتصادقها في مثل قولنا كل انسان حيوان بالضرورة

AP

اود ثامنا واما دام انسانا وصدقهما دونها في مثل قولنا كل كات
 حيوان بالضرورة اود ثامنا وصدقها دونها في المثال المذكور
 في المتن واما المعنى الثاني فهي عم من الضرورية مطلقا لانه كلما
 ثبتت الضرورية في جميع اوقات الذات ثبتت في جميع اوقات
 الوصف من غير عكس ومن الدائمة من وجب لتصادقها في مادة
 الضرورية المطلقة وصدق الدائمة بدونها في مادة الدائمة المطلقة
 الخالية عن الضرورية وصدقها بدون الدائمة حيث تكون الضرورية
 في جميع اوقات الوصف ولا يكون الدوام في جميع اوقات الذات
 الرابعة العرفية العامة سميت عرفية لان العرف العام يفهم هذا
 المعنى من السائلة كقولنا الاشئ من النائم مستيقظ فانه يفهم منه
 العرف ان المستيقظ مسلوب عن النائم مادام نائما وخاصة
 لكونها اعم من الخاصة وهي اى العرفية العامة التي يحكم فيها
 بدوام ثبوت المحمول للموضوع اوبدوام سلبه اى سلب المحمول
 عنه اى عن الموضوع بشرط وصف اى الوصف العنوانى للموضوع
 اى بشرط التصاف ذات الموضوع بالوصف العنوانى وقد مر
 مثالها ايجابا وسلبا في المشروطة العامة فلا حاجة الى الاعادة
 وهي اعم مطلقا من المشروطة العامة لانه متى ثبتت الضرورية
 بحسب الوصف ثبت الدوام بحسبه من غير عكس ومن
 الدائمتين لانه متى ثبتت الضرورية او الدوام في جميع اوقات

تقریباً کل کاتب سحرک الاصابع مادام کا تبادلاستی من الکاتب بساکن الاصلع مادام کا تبادلاستی جلال رحمہ اللہ

[illegible]

الذات ثبت الدوام في جميع أوقات الوصف من غير عكس الخامسة
المطلقة العامة وهي القضية التي يحكم فيها بالثبوت المحمول للموضوع أو
سلبه أي سلب المحمول عنه أي عن الموضوع بالفعل كقولنا بالاطلاق
العام كل إنسان متنفس وكقولنا به أي بالاطلاق العام لا شيء
من الأشرار بمنفرد وإنما وقع الاصطلاح من تسمية هذه
القضية بالمطلقة مع أنها في الأصل عبارة عن القضية التي يتعذر
فيها الحكم بالإيجاب والسلب فقط من غير التقيد بالفعل والمجرى
باعتبار خلية الاستعمال وتعارض الفهم إلى النسبة الفعلية
عند الإطلاق لغة وعرفا ولا امتناع في تسمية المقيد باسم
المطلق عند عليه الاستعمال وإنما عند المطلقة في الموصوفات
مجازا كما عند السالبة من المحليات والشرطيات لأن الفعل
ليس كقيمة للنسبة لانتفاء التباين بينه وبين الحكم وإنما
سميت عامة لكونه أعم من الوجودية اللازمية واللازمة
وهي أعم مطلقا من الدائمتين والعامتين لأنه متى تحقق دوام
النسبة بحسب الذات أو الوصف تحقق فعليتها من غير عكس
السادسة المحكمة العامة وهي القضية التي يحكم فيها أي في تلك
القضية بارتفاع أي بسلب ضرورة المطلقة أي الذاتية عن
الجانب أي الطرف المخالف للحكم يعني أن كان الحكم بالإيجاب كان
معناه سلب ضرورة السلب وإن كان الحكم بالسلب كان

[illegible]

اللادوام كقولنا لا شيء من الكتاب متحرك الاصابه بالاطلاق العام
 وان كانت سالبة كقولنا لا شيء من الكتاب يسكن الاصابه بلام
 كتابا لادائما فتركيها اى العرفية الخاصة من سالبة عرفية
 عامة وهى الجزء الاول وموجبة مطلقة عامة وهى مفهوم اللادوام
 كقولنا كل كاتب ساكن الاصابه بالاطلاق العام ومثاله
 اى مثال العرفية الخاصة ايجابا وسلبا قد مر فى المشروطة الخاصة
 بعينية الا ان الضرورة يتبدل بقولنا دائما وهى اعم من المشروطة
 الخاصة لان متى ثبت الضرورة بحسب الوصف لادائما ثبت اللادوام
 بحسبه لادائما من غير عكس ومبائنة للدائمتين ضرورة تقيدها
 بالادوام المنافى للادوام واعلم من وجه من المشروطة العامة
 لصدق المشروطة العامة بدون العرفية الخاصة فى مادة الضرورة
 الذاتية كقولنا بالضرورة كل انسان ناطق مادام انسانا وصدق
 العرفية الخاصة بدون المشروطة العامة فى مادة الدوام الضرب
 بحسب الوصف وصدقهما معا فى مادة المشروطة الخاصة كقولنا
 كل كاتب متحرك الاصابه بالضرورة مادام كاتبا لادائما واخبر
 من العرفية العامة لان المقيد اخص من المطلق وكذا من الباقيين لكونها
 اعم من العرفية العامة الثالثة الوجودية للاضورية وهى اعم
 الوجودية للاضورية وهى المطلقة العامة مع قيد للاضورية بحسب
 الذات وانما قيد للاضورية بحسب الذات وان امكن تقيدها

[illegible]

المطلقة العامة بالضرورة بحسب الوصف لانهم لم يعتبروا الوجودية
اللاضرورية بحسب الوصف من القضايا المشهورة الكثيرة لاستعمال ولم
يعتدوا منها واللاضرورية عندهم عبارة اى معبرة عن ممكنة
عامة فالحجة الاولى في الكيف موافقته في الكم
فالوجودية اللاضرورية ان كانت موجبة كقولنا كل انسان
ضاحك بالفعل لا بالضرورة اى لا شئ من الانسان بضاحك
بالامكان العام فمن موجبة اى تركيبها من موجبة مطلقة عامة
وهي الجزء الاول سالبة ممكنة عامة وهي مفهوم اللاضرورية وان
كانت اى لوجودية اللاضرورية سالبة كقولنا لا شئ من الانسان
بضاحك بالفعل لا بالضرورة اى كل انسان ضاحك بالامكان
العام فمن سالبة اى تركيبها من سالبة مطلقة عامة وهي الجزء
الاول وموجبة ممكنة عامة وهي مفهوم اللاضرورية وهي اعم مطلقا من
الخاصتين لان صدق الضرورة والدوام بحسب الوصف لا دائما
يستلزم صدق فعلية النسبة لا بالضرورة من غير عكس مباحثة
للضرورة ضرورة تقيدها باللاضرورية المنافية للضرورة واعم
من الدائمة من وجه لصدقهما معا في مادة الدوام الصوري الخالي
عن الضرورة وصدق الدائمة بدونها في مادة الضرورة وبالعكس في
مادة الدوام وكذا من المشروطة والعرفية العامتين لصدقهما في
مادة المشروطة الخاصة وصدقهما بدونها في مادة الضرورة

[illegible]

الذاتية وبالعكس في مادة اللادوام بحسب الوصف واخص من المطلق
العادة لان المقيد اخص من المطلق ومن الممكنة العامة لانها اعم من
المطلق العامة الرابعة من المركبات الوجودية الدائمة وهي اعم
الوجودية الدائمة هي المطلق العامة مع زيادة قيد اللادوام
بحسب الذات وهي اعم الوجودية الدائمة كانت موجبة
اوسالبة فمن مطلقتين اى فريقيهما من مطلقتين عامتين احداهما
موجبة والاخرى سالبة ومثالها ما مر في الوجودية اللا ضرورية
غير انك تبدل قولك بالضرورة بقولك لادائما كقولك كل انسان
صالح بالفعل لادائما ولا تنق من الانسان بصاحك بالفعل
لادائما وهي اخص من الوجودية اللا ضرورية لان صدق المطلقين
يستلزم صدق المطلق والمحكمة من غير عكس واعم من الخاصيتين
لان اللادوام مشترك والاطلاق الفعلي اعم من الضرورة والادوام
الوصفيين وسبائغ الدائميتين وهو ظاهر واعم من وجه من العامتين
لصدق الجيم في مادة المشقة الخاصة والاقتراق في مادة
الدوام الذاتي ومادة اللادوام الوصفية واخص من المطلق والممكنة
العامتين وهو ظاهر الخامسة الوقتية وهي اى الوقتية التي يحكم
فيها بضرورة شيىء المحمول للموضوع اوسلب عنه اى عن الموضوع
وقت معين من اوقات وجود الموضوع مقيد بقيد
الادوام بحسب الذات وهي اى الوقتية ان كانت موجبة

[illegible]

نقولنا بالضرورة كل قمر منخفض وقت حلوله الأرض بين وبين الشمس
 لا دائما من موجبة اى فركبها من موجبة وقتية مطلقة وهي الموجبة
 الاولى البسيطة الغير المعددة في البسائط وسالبة مطلقة عامة
 وهي مفهوم اللادوام اعني قولنا لا شئ من القمر ينخفض باطلاق
 العام وان كانت سالبة نقولنا بالضرورة لا شئ من القمر ينخفض
 وقت الترتيب لا دائما من سالبة وقتية مطلقة وموجبة مطلقة
 عامة وهي مفهوم اللادوام وهي قولنا كل قمر منخفض باطلاق العام
 وهي اخص من الوجوه يتبين لانه متى صدقت الضرورة بحسب وقت
 يقع مع اللادوام بحسب الذات صدق الاطلاق مع اللادوام
 واللا ضرورة من غير كس من الخاصيتين من وجه لصدق الجميع في
 مادة الضرورة الوصفية مع اللادوام الذاتي اذا كان الوصف ضروريا
 بالذات بحسب وقت ما نقولنا كل منخفض مظلم مادام منخفضا
 وصدقهما بدو الوقتية اذ لم يكن الوصف ضروريا للذات الموضوع
 في وقت ما نقولنا كل كاتب متحرك الاصابه وبالعكس حيث لا يصدق
 الضرورة ولا الدوام بحسب الوصف نقولنا كل قمر منخفض وقت
 حلوله الأرض بين وبين الشمس لا دائما اذ يمكن ان يصدق ان الاشياء
 داهم مادام القمر قهرا وذهب بعضهم الى ان المشروطة الخاصة انحصار مطلقة
 من الوقتية لا متناع صدق المشروطة الخاصة بدو نها لانه
 متى صدقت الضرورة بشرط الوصف مادام الوصف لا دائما

نقولنا بالضرورة كل قمر منخسف وقت جيلولة الارض بينه وبين الشمس
 لا دائما من موجبة اي فركيها من موجبة وقتية مطلقة وهي الخ
 الاول البسيطة الغير المعددة في البسائط وسالبة مطلقة عامة
 وهو مفهوم اللادوام اعني قولنا لا شئ من القمر ينخسف باطلاق
 العام وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لا شئ من القمر ينخسف
 وقت التربع لا دائما من سالبة وقتية مطلقة وموجبة مطلقة
 عامة وهي مفهوم اللادوام وهي قولنا كل قمر منخسف باطلاق العام
 وهي اخص من الوجوديتين لانه متى صدقت الضرورة بحسب وقت
 معين مع اللادوام بحسب الذات صدق الاطلاق مع اللادوام
 واللاضرورة من غير كس من الخاصيتين من وجه لصدق الجميع في
 مادة الضرورة الوصفية مع اللادوام الذاتي اذا كان الوصف ضروريا
 بالذات بحسب وقت ما كقولنا كل منخسف مظلم مادام منخسفا
 وصدقهما بدون الوقتية اذ لم يكن الوصف ضروريا بالذات الموضوع
 في وقت ما كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع وبالعكس حيث لا يصح
 الضرورة ولا الدوام بحسب الوصف كقولنا كل قمر منخسف وقت
 جيلولة الارض بينه وبين الشمس لا دائما اذ يمكن ان يصدق ان الخ
 دائم مادام القمر قهرا وذهب بعضهم الى ان المشروطة الخاصة انحصار مطلقة
 من الوقتية لا متناع صدق المشروطة الخاصة بدونها لانه
 متى صدقت الضرورة بشرط الوصف مادام الوصف لا دائما

41

صدق الضرورة بحسبها لوقت المعين وهو وقت وجود الموصف
لأنها فيصدق في قولنا كل كاتب مقرك الاصاب بالضرورة في وقت
الكتابة ولا يخفى فساد وممشاءه عدم الفرق بين الضرورة بشرط
الوصف ومادام الوصف وقد حققناه فلا تغفل عنه نعم اذا افترشت
الخاصة بالضرورة مادام الوصف فيكون المشروطة الخاصة اخص من الوقتية
مطلقا لانه متى تحققت الضرورة في جميع اوقات الوصف وجميع اوقات
الوصف بعض اوقات الذات تحققت الضرورة في بعض اوقات
الذات من غير عكس كله ومن العامتين ايضا من وجه لتصادقهما
في مادة المشروطة الخاصة وصدقهما بدونها في مادة الضرورة كذلك
اللاذوامح وبالعكس حيث لا ذوام بحسب الوصف كالانحفاظ
للقر ومباينة للذاتيتين واخص من المطلقة والممكنة
العامتين وذلك ظاهر السادسة القضية المنتشرة وهي التي
يؤكد فيها ضرورة ثبوت المحول للموضوع او ضرورة سلبه
سنة اى عن الموضوع في وقت غير معين من اوقات وجود الموضوع
عنه انه لا يعتبر للعين لا يفتقر انه يعتبر عدم التعيين لا يستحالته
تقيد باللاذوام بحسب الذات وهي بكانت موجبة لقولنا بالضرورة
الانسان متنفس في وقت ما لاذنا فمن موجبة منتشرة مطلقة
في بسيطة غير معدودة في البساطة وسالبة مطلقة عامة وهي
هو اللاذوام وهي قولنا لا شئ من الانسان متنفس بالاطلاق

العام وان كانت سالبة بقولنا بالضرورة لا شيء من الانسان بمنتهى في وقت ما لا دائما فمن سالبة منتشرة مطلقة وموجبة مطلقة عامة التي هي مفهوم اللادوام وهي قولنا كل انسان متنفس بالاطلاق العام وهي من الوقفية حيث لم يعتبر فيها تعيين الوقت وهي كالوقفية في النسبة الى البواقي والسابعة الممكنة الخاصة وهي التي يحكم فيها بارتفاع الضرورة المطلقة الى الذاتية عن جاني الوجود والعدم جميعا لا تثبت الحكم ولا ثبوته وهي سواء كانت موجبة بقولنا بالامكان الخاص كل انسان كاتب بمعنى ان ثبت الكتابة للانسان وسلب الكتابة عنه ليس بضروريين او سالبة بقولنا بالامكان الخاص لا شيء من الانسان يكاتب فمن ممكنتين عامتين موجبة وسالبة ولا فرق بين الموجبة والسالبة في المعنى لان كلتا هما عبارة عن سلب لضرورة عن الطرفين بل هو في اللفظ فقط لان في الموجبة الاحتياج صريح والسلب ضمنى وفي السالبة بالعكس وهي اعظم مطلقا من سائر المركبات واحص من الممكنة العامة وهو ظاهر واعلم من وجه من الدائمة والعامتين والمطلقة العامة تصدق الجميع في مادة الوجودية باللا ضرورية ان كان ثبوت المحمول للموضوع دائما وصدق الممكنة الخاصة بدونها حيث لا يقع الممكنة بالفعل بالعكس في مادة الضرورة الذاتية ومباينة للضرورية وهو ظاهر واعلم ان المعبر في نسب القضاء اصدق فيها في نفسها الا صدق

وكانت يا فتى منسوبة الى ابيك فاعلم انك قد اصبحت منسوبة الى ابيك
وكانت يا فتى منسوبة الى ابيك فاعلم انك قد اصبحت منسوبة الى ابيك

۱۲۳۳
 ۱۲۳۴
 ۱۲۳۵
 ۱۲۳۶
 ۱۲۳۷
 ۱۲۳۸
 ۱۲۳۹
 ۱۲۴۰
 ۱۲۴۱
 ۱۲۴۲
 ۱۲۴۳
 ۱۲۴۴
 ۱۲۴۵
 ۱۲۴۶
 ۱۲۴۷
 ۱۲۴۸
 ۱۲۴۹
 ۱۲۵۰
 ۱۲۵۱
 ۱۲۵۲
 ۱۲۵۳
 ۱۲۵۴
 ۱۲۵۵
 ۱۲۵۶
 ۱۲۵۷
 ۱۲۵۸
 ۱۲۵۹
 ۱۲۶۰
 ۱۲۶۱
 ۱۲۶۲
 ۱۲۶۳
 ۱۲۶۴
 ۱۲۶۵
 ۱۲۶۶
 ۱۲۶۷
 ۱۲۶۸
 ۱۲۶۹
 ۱۲۷۰
 ۱۲۷۱
 ۱۲۷۲
 ۱۲۷۳
 ۱۲۷۴
 ۱۲۷۵
 ۱۲۷۶
 ۱۲۷۷
 ۱۲۷۸
 ۱۲۷۹
 ۱۲۸۰
 ۱۲۸۱
 ۱۲۸۲
 ۱۲۸۳
 ۱۲۸۴
 ۱۲۸۵
 ۱۲۸۶
 ۱۲۸۷
 ۱۲۸۸
 ۱۲۸۹
 ۱۲۹۰
 ۱۲۹۱
 ۱۲۹۲
 ۱۲۹۳
 ۱۲۹۴
 ۱۲۹۵
 ۱۲۹۶
 ۱۲۹۷
 ۱۲۹۸
 ۱۲۹۹
 ۱۳۰۰
 ۱۳۰۱
 ۱۳۰۲
 ۱۳۰۳
 ۱۳۰۴
 ۱۳۰۵
 ۱۳۰۶
 ۱۳۰۷
 ۱۳۰۸
 ۱۳۰۹
 ۱۳۱۰
 ۱۳۱۱
 ۱۳۱۲
 ۱۳۱۳
 ۱۳۱۴
 ۱۳۱۵
 ۱۳۱۶
 ۱۳۱۷
 ۱۳۱۸
 ۱۳۱۹
 ۱۳۲۰
 ۱۳۲۱
 ۱۳۲۲
 ۱۳۲۳
 ۱۳۲۴
 ۱۳۲۵
 ۱۳۲۶
 ۱۳۲۷
 ۱۳۲۸
 ۱۳۲۹
 ۱۳۳۰
 ۱۳۳۱
 ۱۳۳۲
 ۱۳۳۳
 ۱۳۳۴
 ۱۳۳۵
 ۱۳۳۶
 ۱۳۳۷
 ۱۳۳۸
 ۱۳۳۹
 ۱۳۴۰
 ۱۳۴۱
 ۱۳۴۲
 ۱۳۴۳
 ۱۳۴۴
 ۱۳۴۵
 ۱۳۴۶
 ۱۳۴۷
 ۱۳۴۸
 ۱۳۴۹
 ۱۳۵۰
 ۱۳۵۱
 ۱۳۵۲
 ۱۳۵۳
 ۱۳۵۴
 ۱۳۵۵
 ۱۳۵۶
 ۱۳۵۷
 ۱۳۵۸
 ۱۳۵۹
 ۱۳۶۰
 ۱۳۶۱
 ۱۳۶۲
 ۱۳۶۳
 ۱۳۶۴
 ۱۳۶۵
 ۱۳۶۶
 ۱۳۶۷
 ۱۳۶۸
 ۱۳۶۹
 ۱۳۷۰
 ۱۳۷۱
 ۱۳۷۲
 ۱۳۷۳
 ۱۳۷۴
 ۱۳۷۵
 ۱۳۷۶
 ۱۳۷۷
 ۱۳۷۸
 ۱۳۷۹
 ۱۳۸۰
 ۱۳۸۱
 ۱۳۸۲
 ۱۳۸۳
 ۱۳۸۴
 ۱۳۸۵
 ۱۳۸۶
 ۱۳۸۷
 ۱۳۸۸
 ۱۳۸۹
 ۱۳۹۰
 ۱۳۹۱
 ۱۳۹۲
 ۱۳۹۳
 ۱۳۹۴
 ۱۳۹۵
 ۱۳۹۶
 ۱۳۹۷
 ۱۳۹۸
 ۱۳۹۹
 ۱۴۰۰
 ۱۴۰۱
 ۱۴۰۲
 ۱۴۰۳
 ۱۴۰۴
 ۱۴۰۵
 ۱۴۰۶
 ۱۴۰۷
 ۱۴۰۸
 ۱۴۰۹
 ۱۴۱۰
 ۱۴۱۱
 ۱۴۱۲
 ۱۴۱۳
 ۱۴۱۴
 ۱۴۱۵
 ۱۴۱۶
 ۱۴۱۷
 ۱۴۱۸
 ۱۴۱۹
 ۱۴۲۰
 ۱۴۲۱
 ۱۴۲۲
 ۱۴۲۳
 ۱۴۲۴
 ۱۴۲۵
 ۱۴۲۶
 ۱۴۲۷
 ۱۴۲۸
 ۱۴۲۹
 ۱۴۳۰
 ۱۴۳۱
 ۱۴۳۲
 ۱۴۳۳
 ۱۴۳۴
 ۱۴۳۵
 ۱۴۳۶
 ۱۴۳۷
 ۱۴۳۸
 ۱۴۳۹
 ۱۴۴۰
 ۱۴۴۱
 ۱۴۴۲
 ۱۴۴۳
 ۱۴۴۴
 ۱۴۴۵
 ۱۴۴۶
 ۱۴۴۷
 ۱۴۴۸
 ۱۴۴۹
 ۱۴۵۰
 ۱۴۵۱
 ۱۴۵۲
 ۱۴۵۳
 ۱۴۵۴
 ۱۴۵۵
 ۱۴۵۶
 ۱۴۵۷
 ۱۴۵۸
 ۱۴۵۹
 ۱۴۶۰
 ۱۴۶۱
 ۱۴۶۲
 ۱۴۶۳
 ۱۴۶۴
 ۱۴۶۵
 ۱۴۶۶
 ۱۴۶۷
 ۱۴۶۸
 ۱۴۶۹
 ۱۴۷۰
 ۱۴۷۱
 ۱۴۷۲
 ۱۴۷۳
 ۱۴۷۴
 ۱۴۷۵
 ۱۴۷۶
 ۱۴۷۷
 ۱۴۷۸
 ۱۴۷۹
 ۱۴۸۰
 ۱۴۸۱
 ۱۴۸۲
 ۱۴۸۳
 ۱۴۸۴
 ۱۴۸۵
 ۱۴۸۶
 ۱۴۸۷
 ۱۴۸۸
 ۱۴۸۹
 ۱۴۹۰
 ۱۴۹۱
 ۱۴۹۲
 ۱۴۹۳
 ۱۴۹۴
 ۱۴۹۵
 ۱۴۹۶
 ۱۴۹۷
 ۱۴۹۸
 ۱۴۹۹
 ۱۵۰۰
 ۱۵۰۱
 ۱۵۰۲
 ۱۵۰۳
 ۱۵۰۴
 ۱۵۰۵
 ۱۵۰۶
 ۱۵۰۷
 ۱۵۰۸
 ۱۵۰۹
 ۱۵۱۰
 ۱۵۱۱
 ۱۵۱۲
 ۱۵۱۳
 ۱۵۱۴
 ۱۵۱۵
 ۱۵۱۶
 ۱۵۱۷
 ۱۵۱۸
 ۱۵۱۹
 ۱۵۲۰
 ۱۵۲۱
 ۱۵۲۲
 ۱۵۲۳
 ۱۵۲۴
 ۱۵۲۵
 ۱۵۲۶
 ۱۵۲۷
 ۱۵۲۸
 ۱۵۲۹
 ۱۵۳۰
 ۱۵۳۱
 ۱۵۳۲
 ۱۵۳۳
 ۱۵۳۴
 ۱۵۳۵
 ۱۵۳۶
 ۱۵۳۷
 ۱۵۳۸
 ۱۵۳۹
 ۱۵۴۰
 ۱۵۴۱
 ۱۵۴۲
 ۱۵۴۳
 ۱۵۴۴
 ۱۵۴۵
 ۱۵۴۶
 ۱۵۴۷

بعضها على البعض فلا يخرج ما ورد من ان القضايا لا يصلح صدق
بعضها على بعض فما معناها اعتبار النسب فيها فهذا اذا اعتبر النسب
بحسب مواد الموجهات اما اذا اعتبر بحسب المفهومات فيخرج
فيها التصاق تأمل ثم تأمل والله الهادي الى سبيل الرشاد ولما
فرغ من بحث الحليات واقسامها شرع في اقسام الشرطيات فقال
فصل في الشرطية الجزئية الاول منها يسمى مقدما لتقدمه غالبا وقيل
لتقدمه ولو كان حكما كما في صورة تاخر الشرط لفظا كقولنا انهار
موجود ان كانت الشمس طالعة والجزء الثاني منها يسمى تاليا لانه
يتلواي يتبع المقدم غالبا وهي الى القضية الشرطية متصلة لزومية
ان كان صدق التالي ان كان الحكم يصدق التالي فيها على تقدير
صدق المقدم لزوماى لعلاقة بينهما يوجب ذلك كالعلية والتقتضا
واتفاقية ان كان ذلك الى صدق التالي على تقدير صدق المقدم
يخرج كالتفاق اى يخرج توافق الطرفين على الصدق من غير ملاحظة
علاقة تقتضى ذلك وبهذا يخل ما اوردهما تأمل كقولنا ان كان
الانسان ناطقا فانه ناطق فان العلاقة ههنا غير ملحوظة ومنظورة
اليها في نظر الحكم ومنفصلة اما حقيقية ان حكمها بالتثافي
بين جزئيهما في الصدق والكذب معاى بامتناع اجتماعهما
في الصدق والكذب معاى لا يصدق ان ولا يكذب ان على هو
حقيقة الانفصال كقولنا هذا العبد اما زوج او قرم بمعنى ان

فيها التصاق تأمل ثم تأمل والله الهادي الى سبيل الرشاد ولما
فرغ من بحث الحليات واقسامها شرع في اقسام الشرطيات فقال
فصل في الشرطية الجزئية الاول منها يسمى مقدما لتقدمه غالبا وقيل
لتقدمه ولو كان حكما كما في صورة تاخر الشرط لفظا كقولنا انهار
موجود ان كانت الشمس طالعة والجزء الثاني منها يسمى تاليا لانه
يتلواي يتبع المقدم غالبا وهي الى القضية الشرطية متصلة لزومية
ان كان صدق التالي ان كان الحكم يصدق التالي فيها على تقدير
صدق المقدم لزوماى لعلاقة بينهما يوجب ذلك كالعلية والتقتضا
واتفاقية ان كان ذلك الى صدق التالي على تقدير صدق المقدم
يخرج كالتفاق اى يخرج توافق الطرفين على الصدق من غير ملاحظة
علاقة تقتضى ذلك وبهذا يخل ما اوردهما تأمل كقولنا ان كان
الانسان ناطقا فانه ناطق فان العلاقة ههنا غير ملحوظة ومنظورة
اليها في نظر الحكم ومنفصلة اما حقيقية ان حكمها بالتثافي
بين جزئيهما في الصدق والكذب معاى بامتناع اجتماعهما
في الصدق والكذب معاى لا يصدق ان ولا يكذب ان على هو
حقيقة الانفصال كقولنا هذا العبد اما زوج او قرم بمعنى ان

فيها التصاق تأمل ثم تأمل والله الهادي الى سبيل الرشاد ولما
فرغ من بحث الحليات واقسامها شرع في اقسام الشرطيات فقال
فصل في الشرطية الجزئية الاول منها يسمى مقدما لتقدمه غالبا وقيل
لتقدمه ولو كان حكما كما في صورة تاخر الشرط لفظا كقولنا انهار
موجود ان كانت الشمس طالعة والجزء الثاني منها يسمى تاليا لانه
يتلواي يتبع المقدم غالبا وهي الى القضية الشرطية متصلة لزومية
ان كان صدق التالي ان كان الحكم يصدق التالي فيها على تقدير
صدق المقدم لزوماى لعلاقة بينهما يوجب ذلك كالعلية والتقتضا
واتفاقية ان كان ذلك الى صدق التالي على تقدير صدق المقدم
يخرج كالتفاق اى يخرج توافق الطرفين على الصدق من غير ملاحظة
علاقة تقتضى ذلك وبهذا يخل ما اوردهما تأمل كقولنا ان كان
الانسان ناطقا فانه ناطق فان العلاقة ههنا غير ملحوظة ومنظورة
اليها في نظر الحكم ومنفصلة اما حقيقية ان حكمها بالتثافي
بين جزئيهما في الصدق والكذب معاى بامتناع اجتماعهما
في الصدق والكذب معاى لا يصدق ان ولا يكذب ان على هو
حقيقة الانفصال كقولنا هذا العبد اما زوج او قرم بمعنى ان

تعد الواحد يجوز ان يكون زوجا وفردا معا ولا يجوز ان ينسب كونه
زوجا وفردا معا واما مانعة الجمع ان حكم فيها بالتنافي بين جزئها في
الصدق فقط اى من غير ان يتنافى في الكذب بل يمكن اجتماعهما في
الكذب كقولنا هذا الشيء اما شجر او حجر فان الشجر والحجر لا يجتمعان فلا
يجوز ان يكون الشيء الواحد شجرا وحجر معا واما مانعة الخلو ان حكم
فيها به اى بالتنافى بينهما اى بين جزئها في الكذب فقط اى من غير
التنافى في الصدق فيجوز اجتماعهما في الوجود كقولنا اما ان يكون
زيد في البحر ولا يغرق فان الكون في البحر وعدم الغرق قد يجتمعان
لكنهما لا يجتمعان بالاستحالة انتفاء الكون في البحر وانتفاء عدم
الغرق وسال الكل واحدا من هذا القضايا الى المتصلة الزومية ولا نقا
والمفصلة الحقيقية ومانعة الجمع ومانعة الخلو تثبت برفع ما حكم
به في موجبها فان السالبة الزومية ما حكم فيها برفع الزوم لا نقا
ما حكم فيها برفع توافيق الطرفين في الصدق وعلى هذا ففسر ثم اشار الى
تقسيم الشرطية الى المحصورة والمهملة والمختصة بحسب الانقسام
القضية الكلية اليها لان الاوصاع في الشرطية كالافراد في الكلية
فقال اعلم ان الكلية الشرطية اى كلى الشرطية كلية ان يكون الشيء
لازميا في المتصلة الزومية او معاندا في المفصلة العنادية للمقام
متعلق بقوله معاندا ولا زما على تقدير التنازع وكذا الحال
في قوله على جميع التقادير اى الاوصاع التى لا تنافى مقلدية للمقام

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

أي يمكن حصول المقدم عليها أسوأ كانت محالة في انفسها كقولنا كلما
كان الفرس نسانا كان حيوانا فإن معناه ان لزوم حيوانية الفرس
ثابت لانسانية الفرس مع جميع الاوضاع التي يمكن اجتماعها مع انسانية
الفرس من كونه ضاحكا او كاتبا او ناطقا الى غير ذلك وهي محالة في انفسها
او كقولنا كلما كان زيدا نسانا فهو حيوان فمعناه ان لزوم حيوانية
زيد لانسانية ثابت مع كل وضع يمكن ان يجتمع انسانية زيد من كونه
قائما او قاعدا او كاتبا الى غير ذلك وهي ممكنة في انفسها وجزئية
اي جزئية الشرطية اي كون الشرطية جزئية ان يكون التالي كذلك اي
مثل ذلك التالي اي لازما او معاندا لمقدمها على بعض هذه التقادير
اي الاوضاع التي لا ينافي مقدمية المقدم وخصوصيتها اي
خصوصية الشرطية ان يكون كذلك اي مثل ذلك التالي اي لازما
او معاندا على وضع معين واهلها باهمال الاوضاع و
الامثلة خير خافية فسور الموجبة الكلية في الشرطية المنفصلة كلما
ومهما ومق نخو كلما ومهما ومق كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود وسور الموجبة الكلية في الشرطية المنفصلة دائما
نخو دائما اما ان يكون الشمس طالعة ولا يكون النهار موجود او سور
السالبة الكلية فيهما اي في المنفصلة والمنفصلة ليس البتة
نخو ليس البتة اذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود وليس
البتة اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون الليل موجود او

وسواء السالبة الجزئية فيها أي في المتصلة والمنفصلة قد لا يكون
 نحو قولنا قد لا يكون إذا كانت الشمس طالعة كان الليل موجودا و
 قد لا يكون أما ان يكون الشمس طالعة وأما ان يكون النهار موجودا
 وبإدخال حرف السلب على سوا الإيجاب الكلي كليس كل ما وليس
 مهما وليس معنى في المتصلة وليس دائما في المنفصلة وأما ما أي إعمال
 القضية الشرطية بلفظ لو أي بإدخال لفظ لو وإن وإذا في المتصلة
 وأما أو في المنفصلة فإن قيل لفظا مهما لا يصح ان يكون سؤا الكلية
 المتصلة لأنها موضوعة لعموم الأفراد قلنا ان مهما وان كانت
 بحسب اللغة موضوعة لعموم الأفراد لكنهم نقلوها إلى عموم
 الأوصاف فجعلوها سؤا الكلية المتصلة ولما توقف بعض هاهنا
 العكس على التناقض فقد مه فقال **فصل** في التناقض ثم ورد
 تعريف ماهية تناقض القضايا لأنه المقص بالنظر فقال وهو خلافا
 قضيتين واحترابه عن اختلاف غير القضيتين كالمفردين
 والمفرد والقضية والأولى ان يقال ان قوله قضيتين وقوله
 بالسلب والإيجاب تحقيق لمفهوم التناقض إلا بالحيثية المذكورة
 بعد يعني عنه لأن اختلاف غير القضيتين والاختلاف غير
 الإيجاب والسلب لا يكون بهذه الحيثية وقوله بحيث يقتضيه يخرج
 الاختلاف الغير المقتض وقوله لذاته يخرج الاختلاف
 المقتض لأن يكون أحدهما صادقة والاخرى كاذبة لذاته

اى لزوم على تقدير وجوده ولا يشترط الصدق في الواقع اى لو كان
 الاصل صادقا كان العكس ايضا صادقا فكل انسان حجر يلزمه بعض
 الحجر انسان مع كذبها اذ ملازمة عكس القضية لا يقتضي تحققها
 الصدق الطرفين في الواقع وانما اعتبار بقاء الصدق لانه يعتمد صدق
 المذموم مع كذب الملائم ولم يعتبر بقاء الكذب لجوار لزوم الصدق
 الكاذب في الكيفية اى لا يجازي السلب اى ان كان الاصل موجبا كما
 العكس كذلك ان كان سالبا كان كذلك لان العكس لازم من لوازم
 الاصل لا يجري التعلق بينهما بخلاف الموجب السالب فانه يجري
 التعلق بينهما فظاهر التعريف لا يخلو عن اختلاف وقد اشترنا الى هذه تامل
 فاما الكمية اى الكمية والحزبية فلا تنطبق في الموجبات لانها
 اى الموجبات لا تنعكس كلية لاحتمال كون المحول اعم من الموضوع
 وامتناع حمل الخاص على كل افراد العام بل تنعكس جزئية وكون
 كل ناطق انسان عكسا لقولنا كل انسان ناطق ممنوع لقولنا كل انسا
 حيوان فلا تنعكس كلية لكذب كل حيوان انسان بخلاف السواء
 لانها اى السواء تنعكس سالبة كلية لقولنا الاشئ من الانسا
 بحرفانه ينعكس كلية لانه يصدق لاشئ من الحجر بانسان **فصل**
 في عكس النقيض وجا التسمية عند المتقدمين ظاهرة اما عند المتأخرين
 فبالنظر الى الجزء الثاني عن الاصل وهو اى عكس النقيض عند المتقدمين
 عبارة عن تبديل كل من طرف في القضية بنقيض الاخرى جعل

في قوله على تقدير وجوده
 في قوله لا يشترط الصدق في الواقع
 في قوله اى لو كان
 في قوله الاصل صادقا كان العكس ايضا صادقا
 في قوله فكل انسان حجر يلزمه بعض
 في قوله الحجر انسان مع كذبها
 في قوله اذ ملازمة عكس القضية
 في قوله لا يقتضي تحققها
 في قوله الصدق الطرفين في الواقع
 في قوله وانما اعتبار بقاء الصدق
 في قوله لانه يعتمد صدق
 في قوله المذموم مع كذب الملائم
 في قوله ولم يعتبر بقاء الكذب
 في قوله لجوار لزوم الصدق
 في قوله الكاذب في الكيفية
 في قوله اى لا يجازي السلب
 في قوله اى ان كان الاصل موجبا
 في قوله كما
 في قوله العكس كذلك
 في قوله ان كان سالبا كان كذلك
 في قوله لان العكس لازم من لوازم
 في قوله الاصل لا يجري التعلق
 في قوله بينهما بخلاف الموجب
 في قوله السالب فانه يجري
 في قوله التعلق بينهما
 في قوله فظاهر التعريف
 في قوله لا يخلو عن اختلاف
 في قوله وقد اشترنا الى هذه
 في قوله تامل
 في قوله فاما الكمية
 في قوله اى الكمية والحزبية
 في قوله فلا تنطبق في الموجبات
 في قوله لانها
 في قوله اى الموجبات لا تنعكس
 في قوله كلية لاحتمال كون
 في قوله المحول اعم من الموضوع
 في قوله وامتناع حمل الخاص
 في قوله على كل افراد العام
 في قوله بل تنعكس جزئية
 في قوله وكون
 في قوله كل ناطق انسان
 في قوله عكسا لقولنا كل انسان
 في قوله ناطق ممنوع
 في قوله لقولنا كل انسان
 في قوله حيوان فلا تنعكس
 في قوله كلية لكذب كل حيوان
 في قوله انسان بخلاف السواء
 في قوله لانها اى السواء
 في قوله تنعكس سالبة كلية
 في قوله لقولنا الاشئ من الانسا
 في قوله بحرفانه
 في قوله ينعكس كلية
 في قوله لانه يصدق لاشئ من
 في قوله الحجر بانسان
 في قوله فصل
 في قوله في عكس النقيض
 في قوله وجا التسمية
 في قوله عند المتقدمين
 في قوله ظاهرة
 في قوله اما عند المتأخرين
 في قوله فبالنظر الى الجزء الثاني
 في قوله عن الاصل وهو اى
 في قوله عكس النقيض
 في قوله عند المتقدمين
 في قوله عبارة عن تبديل
 في قوله كل من طرف في القضية
 في قوله بنقيض الاخرى
 في قوله جعل

في قوله لا يقيض الثاني ولا يقيض الاول ثانيا مع بقاء الصدق والكيف بحاله
 كما يقال في عكس نقيض قولنا كل انسان حيوان كل لا حيوان
 لا انسان وعكس النقيض عند المتأخرين عبارة عن جعل نقيض الجزء
 الثاني من اصل القضية الجزء الاول وجعل عين الجزء الاول من اصل
 القضية الجزء الثاني مع مخالفة الاصل في الكيف اي لايجاب السلب
 وموافقته اي الاصل في الصدق كما يقال في عكس نقيض قولنا كل
 انسان حيوان لا شئ مما ليس بحيوان بانسان والفرق بينهما اي بين
 قول المتقدمين والمتأخرين يعرف في المطولات وان اردت تعريفه
 فليك الشخير من ساق الجذ في تحصيل هذا الفن **فصل** في تعريف
 القياس وتقسيمه ولما كان التعريف مقدا على التقسيم ابتداء بالتعريف
 فقال هو اي لقياس عندهم ثم القياس في الحقيقة هو القول لمعقولا
 لانه هو المقص والمطلوب وتسمية القول المسموع قياسا مجازا فيجب
 ان يكون المراد بقوله قول مؤلف القول لمعقولا ان اريد تعريف ما هو قياس
 حقيقة وهو القياس لمعقولا واعلم من ان يكون ملفوظا او معقولا
 ان اريد دخول ما هو قياس مجازا او الملفوظ ان اريد تعريف ما هو
 قياس مجازا فقط وهو القياس الملفوظ والمراد من قضايها ما فوق الوحدة
 فيخرج القضية الواحدة المستلزمة لعكسها او عكس نقيضها فلا ينتقص
 التعريف بقولنا فلان يطوف بالليل فهو سارق وقولنا لما كانت
 الشمس طالعة فالنهار موجود فان كلا منهما قضية واحدة

في قوله لا يقيض الثاني ولا يقيض الاول ثانيا مع بقاء الصدق والكيف بحاله
 كما يقال في عكس نقيض قولنا كل انسان حيوان كل لا حيوان
 لا انسان وعكس النقيض عند المتأخرين عبارة عن جعل نقيض الجزء
 الثاني من اصل القضية الجزء الاول وجعل عين الجزء الاول من اصل
 القضية الجزء الثاني مع مخالفة الاصل في الكيف اي لايجاب السلب
 وموافقته اي الاصل في الصدق كما يقال في عكس نقيض قولنا كل
 انسان حيوان لا شئ مما ليس بحيوان بانسان والفرق بينهما اي بين
 قول المتقدمين والمتأخرين يعرف في المطولات وان اردت تعريفه
 فليك الشخير من ساق الجذ في تحصيل هذا الفن **فصل** في تعريف
 القياس وتقسيمه ولما كان التعريف مقدا على التقسيم ابتداء بالتعريف
 فقال هو اي لقياس عندهم ثم القياس في الحقيقة هو القول لمعقولا
 لانه هو المقص والمطلوب وتسمية القول المسموع قياسا مجازا فيجب
 ان يكون المراد بقوله قول مؤلف القول لمعقولا ان اريد تعريف ما هو قياس
 حقيقة وهو القياس لمعقولا واعلم من ان يكون ملفوظا او معقولا
 ان اريد دخول ما هو قياس مجازا او الملفوظ ان اريد تعريف ما هو
 قياس مجازا فقط وهو القياس الملفوظ والمراد من قضايها ما فوق الوحدة
 فيخرج القضية الواحدة المستلزمة لعكسها او عكس نقيضها فلا ينتقص
 التعريف بقولنا فلان يطوف بالليل فهو سارق وقولنا لما كانت
 الشمس طالعة فالنهار موجود فان كلا منهما قضية واحدة

في قوله لا يقيض الثاني ولا يقيض الاول ثانيا مع بقاء الصدق والكيف بحاله
 كما يقال في عكس نقيض قولنا كل انسان حيوان كل لا حيوان
 لا انسان وعكس النقيض عند المتأخرين عبارة عن جعل نقيض الجزء
 الثاني من اصل القضية الجزء الاول وجعل عين الجزء الاول من اصل
 القضية الجزء الثاني مع مخالفة الاصل في الكيف اي لايجاب السلب
 وموافقته اي الاصل في الصدق كما يقال في عكس نقيض قولنا كل
 انسان حيوان لا شئ مما ليس بحيوان بانسان والفرق بينهما اي بين
 قول المتقدمين والمتأخرين يعرف في المطولات وان اردت تعريفه
 فليك الشخير من ساق الجذ في تحصيل هذا الفن **فصل** في تعريف
 القياس وتقسيمه ولما كان التعريف مقدا على التقسيم ابتداء بالتعريف
 فقال هو اي لقياس عندهم ثم القياس في الحقيقة هو القول لمعقولا
 لانه هو المقص والمطلوب وتسمية القول المسموع قياسا مجازا فيجب
 ان يكون المراد بقوله قول مؤلف القول لمعقولا ان اريد تعريف ما هو قياس
 حقيقة وهو القياس لمعقولا واعلم من ان يكون ملفوظا او معقولا
 ان اريد دخول ما هو قياس مجازا او الملفوظ ان اريد تعريف ما هو
 قياس مجازا فقط وهو القياس الملفوظ والمراد من قضايها ما فوق الوحدة
 فيخرج القضية الواحدة المستلزمة لعكسها او عكس نقيضها فلا ينتقص
 التعريف بقولنا فلان يطوف بالليل فهو سارق وقولنا لما كانت
 الشمس طالعة فالنهار موجود فان كلا منهما قضية واحدة

قوله لا يثبت في قولنا فلان يطوف بالليل وحده يستلزم لقولنا فهو سارق بل مع قولنا كل من يطوف بالليل فهو سارق ولا نستلزم ايضا ان قولنا لما كانت الشمس طالعها فلانهار مخرج قضية واحدة مستلزمة لقضية اخرى لان كلمة لما دالة على الاتصال والوضع فيكون بالحقيقة مركبة من قضيتين وقوله متى سلمتشارة الى ان مقدمات القياس لا يجب ان تكون مقولة صادقة في نفس الامر فيشمل القياس لصادق المقدمات وخير وقوله لازم عنه اي عن ذلك القول المؤلف يخرج ما يستلزم قولنا اخر بخصوص المادة كما في قولنا الاشئ من الانسان بحجر وكل حجر جاد فانه يلزم منه لا شئ من الانسان بحجر لكن بخصوص المادة لان نفس القضايا وايضا يخرج الاستقراء الغير التام والتمثيل فان مقدماتها اذا سلمت لا يلزم عنها شئ لكونها ظنيين يمكن تخلف مدلولها عنها ولم يثبت الضمير ليعود الى القضايا لاسبب بذلك على ان الهيئة التأليف دخلا في النتائج وان المطلوب لا يحصل من تلك القضايا الا مع الهيئة الخصصة وقوله لذاته احتراز عما يلزم قولنا خربوا اسطمة مقدمة اجنبية او بواسطة مقدمة في قوة المذكورة وقوله قولنا اخرى مغاير لكل واحدة من المقدمتين اشارة الى وجوب مغايرة النتيجة لكل من المقدمتين والا لزم ان يكون كل قضيتين فرضنا قياسا وليس بقياسا مقدمة في قولنا ان كان ا ب ج ج ك ا ب ف ج ليست ج ب بل لزوم ا ب وفي قولنا كل ج ب

قوله لا يثبت في قولنا فلان يطوف بالليل وحده يستلزم لقولنا فهو سارق بل مع قولنا كل من يطوف بالليل فهو سارق ولا نستلزم ايضا ان قولنا لما كانت الشمس طالعها فلانهار مخرج قضية واحدة مستلزمة لقضية اخرى لان كلمة لما دالة على الاتصال والوضع فيكون بالحقيقة مركبة من قضيتين وقوله متى سلمتشارة الى ان مقدمات القياس لا يجب ان تكون مقولة صادقة في نفس الامر فيشمل القياس لصادق المقدمات وخير وقوله لازم عنه اي عن ذلك القول المؤلف يخرج ما يستلزم قولنا اخر بخصوص المادة كما في قولنا الاشئ من الانسان بحجر وكل حجر جاد فانه يلزم منه لا شئ من الانسان بحجر لكن بخصوص المادة لان نفس القضايا وايضا يخرج الاستقراء الغير التام والتمثيل فان مقدماتها اذا سلمت لا يلزم عنها شئ لكونها ظنيين يمكن تخلف مدلولها عنها ولم يثبت الضمير ليعود الى القضايا لاسبب بذلك على ان الهيئة التأليف دخلا في النتائج وان المطلوب لا يحصل من تلك القضايا الا مع الهيئة الخصصة وقوله لذاته احتراز عما يلزم قولنا خربوا اسطمة مقدمة اجنبية او بواسطة مقدمة في قوة المذكورة وقوله قولنا اخرى مغاير لكل واحدة من المقدمتين اشارة الى وجوب مغايرة النتيجة لكل من المقدمتين والا لزم ان يكون كل قضيتين فرضنا قياسا وليس بقياسا مقدمة في قولنا ان كان ا ب ج ج ك ا ب ف ج ليست ج ب بل لزوم ا ب وفي قولنا كل ج ب

مستلزمة لقضية اخرى ومع هذا قياسا لنا لا نستلزم ان قولنا فلان يطوف بالليل وحده يستلزم لقولنا فهو سارق بل مع قولنا كل من يطوف بالليل فهو سارق ولا نستلزم ايضا ان قولنا لما كانت الشمس طالعها فلانهار مخرج قضية واحدة مستلزمة لقضية اخرى لان كلمة لما دالة على الاتصال والوضع فيكون بالحقيقة مركبة من قضيتين وقوله متى سلمتشارة الى ان مقدمات القياس لا يجب ان تكون مقولة صادقة في نفس الامر فيشمل القياس لصادق المقدمات وخير وقوله لازم عنه اي عن ذلك القول المؤلف يخرج ما يستلزم قولنا اخر بخصوص المادة كما في قولنا الاشئ من الانسان بحجر وكل حجر جاد فانه يلزم منه لا شئ من الانسان بحجر لكن بخصوص المادة لان نفس القضايا وايضا يخرج الاستقراء الغير التام والتمثيل فان مقدماتها اذا سلمت لا يلزم عنها شئ لكونها ظنيين يمكن تخلف مدلولها عنها ولم يثبت الضمير ليعود الى القضايا لاسبب بذلك على ان الهيئة التأليف دخلا في النتائج وان المطلوب لا يحصل من تلك القضايا الا مع الهيئة الخصصة وقوله لذاته احتراز عما يلزم قولنا خربوا اسطمة مقدمة اجنبية او بواسطة مقدمة في قوة المذكورة وقوله قولنا اخرى مغاير لكل واحدة من المقدمتين اشارة الى وجوب مغايرة النتيجة لكل من المقدمتين والا لزم ان يكون كل قضيتين فرضنا قياسا وليس بقياسا مقدمة في قولنا ان كان ا ب ج ج ك ا ب ف ج ليست ج ب بل لزوم ا ب وفي قولنا كل ج ب

قوله لا يثبت في قولنا فلان يطوف بالليل وحده يستلزم لقولنا فهو سارق بل مع قولنا كل من يطوف بالليل فهو سارق ولا نستلزم ايضا ان قولنا لما كانت الشمس طالعها فلانهار مخرج قضية واحدة مستلزمة لقضية اخرى لان كلمة لما دالة على الاتصال والوضع فيكون بالحقيقة مركبة من قضيتين وقوله متى سلمتشارة الى ان مقدمات القياس لا يجب ان تكون مقولة صادقة في نفس الامر فيشمل القياس لصادق المقدمات وخير وقوله لازم عنه اي عن ذلك القول المؤلف يخرج ما يستلزم قولنا اخر بخصوص المادة كما في قولنا الاشئ من الانسان بحجر وكل حجر جاد فانه يلزم منه لا شئ من الانسان بحجر لكن بخصوص المادة لان نفس القضايا وايضا يخرج الاستقراء الغير التام والتمثيل فان مقدماتها اذا سلمت لا يلزم عنها شئ لكونها ظنيين يمكن تخلف مدلولها عنها ولم يثبت الضمير ليعود الى القضايا لاسبب بذلك على ان الهيئة التأليف دخلا في النتائج وان المطلوب لا يحصل من تلك القضايا الا مع الهيئة الخصصة وقوله لذاته احتراز عما يلزم قولنا خربوا اسطمة مقدمة اجنبية او بواسطة مقدمة في قوة المذكورة وقوله قولنا اخرى مغاير لكل واحدة من المقدمتين اشارة الى وجوب مغايرة النتيجة لكل من المقدمتين والا لزم ان يكون كل قضيتين فرضنا قياسا وليس بقياسا مقدمة في قولنا ان كان ا ب ج ج ك ا ب ف ج ليست ج ب بل لزوم ا ب وفي قولنا كل ج ب

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

ينقيض النتيجة مقدرا على القياس فلا ينص على التصديق بها كقولنا كلما
 كانت الشمس على الأفق فالها موجودا لكنها طاعة فالها موجودا والنتيجة وهو قوله
 فالها موجودا مذكورة بعينها في أي في القياس هذا ان استدركت
 عين المقدم ولو استدركت بتقييد الذات في وقتك اذ كنت اذ كنت لا تفعل
 ينتج انها ليست بالطاعة فبقية منها واما طاعة المذكورة في الفعل
 واقترا في معنى الاقترا ان الحد في بعضهما بالبعض على الأصغر
 والا كبر والا وسطا ان لم يكن كذلك أي ان لم يكن النتيجة ولا يقضها
 مذكورة فيه بالفعل كقولنا لكل انسان حيوان وكل حيوان حساس
 فكل انسان حساس فيستنتج النتيجة ولا يقضها مذكورة فيه بالفعل
 وان كانت مذكورة فيه بالحق والضابطة في الاستثنائي ان
 استثناء عين المقدم ينتج عين التالي واستثناء نقض التالي ينتج
 نقض المقدم هذا في المنفصلة الترتيبية واما في المنفصلة فان كانت
 حقيقية فاستثناء عين كل ينتج نقض الآخر واستثناء نقض كل
 ينتج عين الآخر وان كانت ماثلة الجمع فاستثناء عين كل ينتج نقض
 الآخر وان كانت سائغة الخلف فاستثناء نقض كل ينتج عين الآخر
 والامثلة غير خافية والاستثنائي على نوعين متصل ان كانت الشرطية
 المذكورة فيه متصلة ومنفصل ان كانت منفصلة والاقترا في
 ايضا على نوعين محلي ان كان ناليف من الحكيما الصفة وشرطي
 اشتمل على الشرطية واذا عرفت هذا اذكر من تعريف القياس

44

نفر من الاوسط الى الاكبر وليكونه ضروري الاناج وان كان الحد الاوسط
 العكس اي موضوعا في الصغر محمول في الكبر كقولنا كل انسان ناطق وكل
 ضاحك انسان وهو الشكل الرابع وانما جعل رابعا لانه يحتاج الى الفلا في المقتضى
 جميعا ولذا كان بعيدا عن الطبع واسقطه بعضهم عن درجة الاعتبار
 وان كان الحد الاوسط محمولا فيهما اي في الصغر والكبر كقولنا كل ناطق
 انسان ولا شيء من الجمل انسان فهو الشكل الثاني وانما جعل ثانيا
 لموافقة الاول في الصغر التي هي اشرف المقدمتين لاشتراكه على الاصغر
 اعني الموضوع الذي لا حله يطلب المحمول وان كان الحد الاوسط موضوعا
 فيهما كقولنا كل انسان ناطق وكل انسان ضاحك فهو الشكل الثالث
 وانما جعل ثالثا لموافقة الاول في الكبر التي هي احصل المقدمتين
 بعض الافاضل الى ان في جعل موضوع المطلوب الذي هو الاصغر
 الصغر التي تشتمل على الاصغر اشرف وجعل المحمول الذي هو الاكبر
 الكبر التي تشتمل على الاكبر احسن بعد لا يخفى والظاهر وجه
 البعد عنه ان الاصغر لها كان اقل افرادا ينبغي ان يكون احسن
 وكذا ما هو مشتغل عليه والاكبر لها كان اكثر افرادا ينبغي ان يكون
 اشرف وكذا ما هو مشتغل عليه ولهذا صرحوا بان الكل اشرف من
 الجزئي اقول ان الاكبر وان كان اكثر افرادا لكنه ليس بمطلوب
 لذاته بل هو انما يطلب لاجل الموضوع وهو ان كان اقل افرادا لكنه
 ليس بمطلوب لاجل المحمول بل لذاته فيكون جعل الاكبر

لا نقول في معنى القياس فقال **فصل** في الاستقراء وهو عبارة عن
 تصغير امور جزئية ليحكم بحكمها على ما يشتمل تلك الجزئيات وهو ان
 الاستقراء على نوعين تامر ان استدلال بجميع الجزئيات ويحكم على الكل
 كما يقال كل جسم اما حيوان او نبات او جماد الى اخره وكل واحد منها
 متخير ينتج ان كل جسم متخير وهو يفيد اليقين وهو قليل الاستعمال
 وناقصر ان استدلال بالكثير الجزئيات وحكم على الكل كقولنا كل حيوان
 يجرى فكذا الاستقراء عند المضع لان الانسان والبهائم كذلك وهو لا
 يفيد اليقين لاحتمال ان لا يكون الكل بوجه الصفة لجواز وجود جزئ
 اخرى يكون حكمها مخالفا لما استقرى كالتمساح فانه قيل انه لا يجرى
 فكذا الاستقراء عند المضع **فصل** في التمثيل وهو تشبيه جزئ بجزئ
 في معنى مشترك بينهما ليثبت في المشبه الحكم الثابت في المشبه به
 المعلن بذلك المعنى وهو المعنى بقوله وهو ان يستدل بجزئ على جزئ
 اخر متشاركتهما في كل مؤثر في الحكم ويسمى التمثيل في هرف
 الفقهاء قيا سالما فيه من ضم جزئ بجزئ والمحاق به والعرض
 هو محل الاتفاق اصلا والصورة التي هي الخلا ففرعا والمعنى المتشابه
 بينهما محلة جامعة كقولنا العالم مؤلف فيكون حادثا كالبرهان
فصل في البرهان وهو قياس مركب من مقدمات يقينية
 لانها جارية يقينية وهو اى البرهان اما لى وهو الذى يكون الحد
 الاوسط فيه حلة النسبة اى علة لنسبة الاكبر الى الاصغر في

لا نقول في معنى القياس فقال **فصل** في الاستقراء وهو عبارة عن
 تصغير امور جزئية ليحكم بحكمها على ما يشتمل تلك الجزئيات وهو ان
 الاستقراء على نوعين تامر ان استدلال بجميع الجزئيات ويحكم على الكل
 كما يقال كل جسم اما حيوان او نبات او جماد الى اخره وكل واحد منها
 متخير ينتج ان كل جسم متخير وهو يفيد اليقين وهو قليل الاستعمال
 وناقصر ان استدلال بالكثير الجزئيات وحكم على الكل كقولنا كل حيوان
 يجرى فكذا الاستقراء عند المضع لان الانسان والبهائم كذلك وهو لا
 يفيد اليقين لاحتمال ان لا يكون الكل بوجه الصفة لجواز وجود جزئ
 اخرى يكون حكمها مخالفا لما استقرى كالتمساح فانه قيل انه لا يجرى
 فكذا الاستقراء عند المضع **فصل** في التمثيل وهو تشبيه جزئ بجزئ
 في معنى مشترك بينهما ليثبت في المشبه الحكم الثابت في المشبه به
 المعلن بذلك المعنى وهو المعنى بقوله وهو ان يستدل بجزئ على جزئ
 اخر متشاركتهما في كل مؤثر في الحكم ويسمى التمثيل في هرف
 الفقهاء قيا سالما فيه من ضم جزئ بجزئ والمحاق به والعرض
 هو محل الاتفاق اصلا والصورة التي هي الخلا ففرعا والمعنى المتشابه
 بينهما محلة جامعة كقولنا العالم مؤلف فيكون حادثا كالبرهان
فصل في البرهان وهو قياس مركب من مقدمات يقينية
 لانها جارية يقينية وهو اى البرهان اما لى وهو الذى يكون الحد
 الاوسط فيه حلة النسبة اى علة لنسبة الاكبر الى الاصغر في

الذهن والخارج وإنما يسمى مليا لا فادقة للنسبة أي العلمية
متعفن الاخلاط وكل متعفن الاخلاط محموم بهذا محموم
وهو متعفن الاخلاط علة للنسبة الحمى الى هذا في الذهر
واني وإنما سمي انيا لا فادقة الانية اعني الثبوت في له
الذي يكون الحد لا وسط فيه علة النسبة في الذهر
الخارج معلول لها اقولنا هذا محموم وكل محموم متعفن
فهذا متعفن الاخلاط فالحمى معلول في الخارج وفي
علة لان تصور المعلول علة لتصور العلة في الذهر
ينخر الكلام في شرح هذه الرسالة والحمد لله رب
العالمين والصلوة على خير خلقه

محمد وآله واصحابہ اجمعین

22

خاتمة الط

نازم نیست و دوری که کلمات گوناگون را از حیز بطون منصفه بشود و رسانید و موجودات بوقلمون را از شمار
بجسده فعل نشانید که این غرض فواید قمران مسعی به بدیع امیران که شایقین در طلبش افتاد خیزان بود
بمختصر خویش در جابجای عالم نگار پوشیده و ازین معجم و مرین بزرگ عفتانسانی نمی یافتند و درین زمان
تو اما بنظر فیض توحید عالم افتاد و دودمان نجابت زبده خاندان سیادت همین حلقه و حیا چشمه گرم و سخاو
انرژی علم و کمال صفا جاده و دل مشیدارگان درین صحنه سید محمد حسن علیه السلام و تقاضا و ضعیف اجرا

CALL No. { 140 } ACC. No. 9483

AUTHOR

TITLE مسیح المیزان

THE LIBRARY MAULANA AZAD ALIGARH MUSLIM UNIVERSITY



MAULANA AZAD LIBRARY

ALIGARH MUSLIM UNIVERSITY

RULES:—

1. The book must be returned on the date stamped above.
2. A fine of Re. 1-00 per volume per day shall be charged for text-books and 10 Paise per volume per day for general books kept over - due.

